المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/04/2014

Taounate: Un total de 10 projets d'un montant global de 3,5 MDH dédiés à l'appui des personnes à besoin spécifique

Fès - Un total de 10 projets d'un montant global de 3,5 millions de dirhams (MDH) dédiés à l'appui des personnes à besoin spécifique, sont réalisés ou en cours de réalisation, au niveau de la province de Taounate dans le cadre de l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH).

Ces projets qui concernent l'achat du matériel spécifique aux personnes en situation de handicap, le soutien aux associations locales chargées de la gestion des centres pour cette frange sociale, et l'achat des autobus pour le transport des enfants à besoin spécifique, ont été financés avec une contribution du Fonds de l'INDH estimée à 2,5 MDH.

Les centres d'accueil pour personnes à besoin spécifique de la province seront renforcés prochainement par la construction d'un autre centre social à Karia Ba Mohamed, dont l'état d'avancement des travaux est à 80 pc.

Ce projet d'un coût global de 2 MDH est réalisé en partenariat avec le comité provincial de l'INDH et la commune de Karia Ba Mohamed.

Dans le cadre de la célébration de la journée nationale de l'handicapé, qui coïncide avec le 30 mars de chaque année, l'association locale "Ofok" pour les personnes à besoin spécifique, en partenariat avec le comité provincial de l'INDH et la délégation de l'entraide nationale, a concocté un programme riche et varié pour commémorer l'évènement.

A cette occasion, l'accent a été mis sur le bilan des réalisations au profit de cette catégorie sociale et sa participation dans le processus de développement du pays dans les divers domaines.

Initiée sous le signe "Ne regarde pas mon handicap mais plutôt mes compétences", la célébration de cette journée a été aussi marquée par la visite du gouverneur de la province, Hassan Belhadfa au centre "Ofok" où il a pris acte des divers services offerts aux personnes à besoin spécifique particulièrement dans les domaines de réadaptation physique et de formation.

Un total de 625 projets, d'un investissement total de 214 millions de DH, sont réalisés ou en cours de réalisation dans la province de Taounate durant la période 2005-2013, dans le cadre de l'INDH.

La contribution du Fonds de l'INDH à la mise en œuvre de ces projets s'élève à 159 millions de dhs, alors que celles des autres partenaires avoisine les 56 millions de dhs.

http://www.map.ma/fr/actualites/regional/taounate-un-total-de-10-projets-d%E2%80%99un-montant-global-de-35-mdh-dedies-l%E2%80%99appui-des

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

افتتاح ملحقة جديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بميدلت

زكرياء بوخاري

تعززت بنية اشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بافتتاح ملحقة جديدة بإقليم ميدلت،تابعة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال - خريبكة. فضاء الملحقة يتكون من ثلاث قاعات:مكتب رئيس الفرع، مكتب استقبال المواطنين، وقاعة الاجتماعات.ويشمل مجال اشتغالها نطاق إقليم ميدلت، كأحد التقاسيم الإدارية المحدثة بتاريخ 2009 ، ويتكون الإقليم من 27 جماعة قروية،وجماعتين حضريتين. يبلغ عدد سكانه 256539 نسمة حسب إحصاء 2004، ومجاله الترابي يمتد على مساحة13121 كيلومترا مربعا. ساكنته لاتزال تحتفظ ببشاعة" صور واقعة « مول السباط » التي كان بطلها نائب الوكيل المدلل،واقعة ارّخت للدوس على كرامة المواطن، واستباحة حقوقه.

وقد تميزت فعاليات افتتاح فرع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بميدلت،بحضور الأمين العام للمجلس محمد الصبار، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة علال البصراوي،وبمشاركة فاعلين مجتمعيين، ونشطاء مدنيين مهتمين بقضايا حقوق الإنسان بالمنطقة. ويأتي افتتاح الفضاء الجديد للمجلس،حسب أمينه العام في سياق تقريب خدمات المجلس من المواطنين، ويمليه تاريخ المنطقة وما تعرضت له ساكنتها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتعزيزا لنشر ثقافة حقوق الإنسان،وتوسيع دائرة المدافعين عنها، اعتمادا على الإطار المعياري لحقوق الإنسان، ومرجعياته الأساسية، المتمثلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية واللثقافية، وإعمالا كذلك لمبادئ كونية وشمولية حقوق الإنسان .

من جهته رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، أوضح ان افتتاح ملحقة ميدلت يأتي تفعيلا لانخراط المجلس في ورش الجهوية المتقدمة،كرافعة أساسية للتنمية المجتمعية، واستحضارا لسياسة قرب الخدمات من المواطنين، حيث تم إحداث آليات جهوية، تعنى بحماية حقوق الإنسان، والنهوض بها عن قرب، تعزيزا لما تروم إليه الجهوية المتقدمة، من تمكين المواطنين من التدبير الحر والواسع لشؤونهم الجهوية، بواسطة مؤسسات ديمقراطية،" وآليات جهوية حقوقية، مضيفا ان اللجن الجهوية تختص طبقا للمادة28 من الظهير المحدث للمجلس ، وفي حدود اختصاصها ، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات الموجهة إليها، المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان . كما تقوم اللجن الجهوية بتنفيذ برامج المجلس، ومشاريعه المتعلقة بالنهوض بأوضاع حقوق الإنسان، عبر التعاون والتفاعل مع كافة الفاعلين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان على صعيد الجهة،لاسيما الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

Conseil national des droits de l'Homme

أيت بلا.

ندوة وطنية بمكناس حول «الهوية وحقوق الإنسان»

تعقد المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ندوة وطنية حول «الهوية وحقوق الإنسان» يومي 4و5 أبريل 2014 بالمعهد التقني للبستنة بمكناس.

ويشارك في هذا اللقاء أساتذة باحثون والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان والحبيب بلكوش، مدير مركز حقوق الإنسان والديمقراطية.

وستعقد الجلسة الافتتاحية يوم 4 أبريل 2014 في الساعة الرابعة مساء بالمعهد التقني للبستنة بجنان بن حليمة بمكناس.

أخبار اليوم المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

اليزمي دعا إلى تجاوز كشف الانتهاكات للتركيز على تغيير الصور النمطية

ندوة: ترسيخ السينما لثقافة حقوق الإنسان لا يكون على حساب الجودة

1334/12

جانب من الندوة

■ تطوان فاطمة أبوناجي ■

ضمن ندوة «السينما وحقوق الإنسان»، التي عقدت في سياق فعاليات الدورة العشرين من مهرجان تطوان لسينما بلدان حوض المتوسط، بفضاء «دار الصانع باب العقلة»، أول أمس الاثنين، أجمع فاعلون سينمائيون وأكاديميون على أهمية دور السينما في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وعلاقتها بإرساء القيم المرتبطة بها في ذهن المواطن.

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أدار الندوة، أشار إلى أن الأعمال السينمائية المغربية التي لامست قضايا حقوق الإنسان مثلت سبيلا لاكتساب ثقافة حقوق الإنسان وتكريسها في المجتمع، معتبرا أن إنتاج آلاف الأفلام حول موضوع حقوق الإنسان لا يحسم في جودتها إلا إذا مارس مبدعها حريته. وأضاف أن مقاربة موضوع حقوق الإنسان، سواء في المغرب أو في بلدان حوض المتوسط رغم أنها قطعت مراحل نوعية مهمة، يجب ألا تستمر سجينة مستويات التشخيص والتنديد أو كشف الانتهاكات، وإنما عليها الرقي إلى مستوى أعمق يعنى بالتحسيس وتغيير الصور النمطية والتمثلات الذهنية التي من شأنها خلق سلوكات تتبنى حقوق الإنسان على مستوى التفكير والممارسة أيضا.

وتحدث اليزمي، إلى جانب كل من الباحثين والجامعيين نور الدين آفاية المغربي، والجزائري محمد بن صالح، والناقد السينمائي والباحث التونسي نصار الصردي، والجامعية الإسبانية أراسيلي رودريكيز ماليوس، عن السينما الجادة، معتبرا أنها لا يمكن أن تكون كذلك إلا بمساءلتها مختلف قضايا وإشكالات المجتمع مساهمة منها في توعية المتلقي. واعتبر المتدخلون في الندوة أن السينما في بلدان المتوسط كان لها صدى ساعد على الانفتاح على قيم الديمقراطية والحداثة والمواطنة، وتجسد ذلك الأعمال السينمائية في كل من المغرب واليونان وإسبانيا وتركيا.

من جانبه، أوضح الباحث والجامعي، نور الدين آفاية، أن الفن السابع هو امتداد لواقع ونبض المجتمع بمختلف تمظهراته وتجلياته، معتبرا أن «الاقتدار» الروائي يسهم، على نحو بارز، في خلق أعمال سينمائية بمحتوى فكري ومعرفي وجمالي، يمكنها، بشكل أو بآخر، أن يتماشى وحركية المجتمع وتنهض بقيمه في مختلف التمظهرات الحياتية. وأكد الباحث المغربي أن الأعمال السينمائية المغربية التي ساءلت، من وجهة فنية، قضايا الاعتقال السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، كان لها دور كبير في تعريف الجمهور المتلقي بحقبة مهمة من تاريخ المغرب المعاصر، موازاة مع التطور الذي عرفته العدالة الانتقالية في المغرب، مشيرا إلى أن الاشتغال على سنوات الرصاص، على سبيل المثال، لا يكفي إذا لم تتوفر ناصية الكتابة السينمائية، لأن محاكاة الموضوع الشائك لا تضمن جودة العمل دائما.

أما الباحث الجامعي الجزائري، محمد بن صالح، فقد اعتبر السينما وسيطا أساسيا لتوعية المواطن والنهوض بأوضاعه، وكذا لفضح السلوكات السلبية التي من شأنها التأثير سلبا على تقدمه، مضيفا أنه «حينما لا تؤدي الأعمال السينمائية دورها كاملا في مساءلة القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتخفي الحقيقة عنوة عن المتلقي، تصبح السينما أداة للدعاية السياسية وتكريس الواقع القائم»، في سياق حديثه عن السينما في بلده الجزائر، التي اعتبر أن سينماها تحولت أخيرا إلى أداة للترفيه التجاري بعدما هيمنت عليها الطابوهات، بسبب تزايد وتيرة الرقابة، ما أسقط عنها حمولة المضمون الفكري والفني المفترض في الإبداع الحقيقي.

نصار الصردي، الناقد السينمائي والباحث التونسي، في مداخلته، تحدث عن الدور الديداكتيكي والتربوي الذي يمكن أن تؤديه أعمال سينمائية جادة بحمولة فنية وفكرية متواضعة، لتواجه انتهاكات حقوق الإنسان، وترتقي بالوعي المجتمعي في ما يتصل بقضايا حرية التعبير والمساواة بين الجنسين، معتبرا أن النهوض بثقافة حقوق الإنسان سينمائيا في تونس، رغم اتساع مساحة حرية التعبير، مازالت أمامه عراقيل تخص الرقابة القبلية على المضمون، مؤكدا أن مسطرة الحصول على الدعم في تونس تحول دون الارتقاء بجودة الأعمال المنتجة، ما يساهم في إنتاج أعمال سينمائية رديئة بحمولة معرفية وفكرية لا تتماشى وقضايا المجتمع على نحو جيد.

من جانبها، تحدثت المتدخلة الإسبانية، الجامعية أراسيلي رودريكيز ماليوس، عن السينما من زاوية تاريخية، واعتبرت أنها فن تعبيري جميل، وأداة مثلى للنهوض بواقع المجتمع «لا يجب أن تستغل لمناصرة قضايا مناوئة أو لممارسة البروبغاندا لتكريس استمرارية طرف سياسي على حساب آخر»، وأبرزت أن السينما، خلال فترة حكم فرانكو، كانت تشحن المتلقي لتأييد النظام الذي كان سائدا حينها، مضيفة أن السينما لها دور ريادي في تكريس ثقافة حقوق الإنسان لكونها قادرة على الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور.

اعتبر المشاركون في ندوة «السينما وحقوق الإنسان»، ضمن فعاليات مهرجان تطوان لسينما بلدان حوض المتوسط، أنه إذا كان من الثابت الآن أن السينما ترسخ ثقافة حقوق الإنسان وقيم الحداثة والديمقراطية، فإذ ذلك لا يكون على حساب الجانب الفني.

Conseil national des droits de l'Homme

وزير بريطاني يشيد بالخطوات التي أعلن عنها المغرب في مجال حقوق الإنسان

2/7/92

رحب وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البريطاني، هيو روبرتسون، بالخطوات الهامة والمتقدمة التي أعلنها المغرب مؤخرا في مجال حقوق الإنسان.

ونقل بلاغ لسفارة بريطانيا في المغرب عن الوزير البريطاني قوله «أرحب بحرارة بإعلان الحكومة المغربية استكمال عملية التصديق قريبا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والتي كانت إحدى الأمور التي بحثتها خلال زيارتي إلى الرباط قبل أسبوعين».

وأضاف المسؤول البريطاني «أود أيضا أن أرحب بالالتزام الجديد للمغرب للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تم تقديمها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وذلك داخل أجل 3 أشهر، وعلى وضع نهاية لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية».

ووصف الوزير هذه المبادرات بأنها «خطوات هامة إلى الأمام»، معتبرا أن «الحكومة المغربية تستحق التهنئة على هذا التقدم نحو الملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان».

Conseil national des droits de l'Homme

بيان اليوم

ندوة بمهرجان تطوان لسينما بلدان حوض المتوسط

الفن السابع يضطلع بدور أساسي وحاسم في تكريس ثقافة حقوق الإنسان

12/7/2002

جواد التويول (و.م.ع)

أكد مشاركون في ندوة نظمت مؤخرا في إطار فعاليات الدورة العشرين لمهرجان تطوان لسينما بلدان حوض المتوسط، أن الفن السابع يضطلع بدور أساسي وحاسم في تكريس ثقافة حقوق الإنسان وتوعية المواطنين بقيم الحداثة والديمقراطية.

وأشاروا، في معرض تدخلهم خلال هذه الندوة التي أدارها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وتمحورت حول موضوع «السينما وحقوق الإنسان»، إلى أن السينما الجادة التي تسائل قضايا المجتمع من كافة جوانبه، تؤدي أدوارا محورية ولا محيد عنها لتوعية الجمهور المتلقي والدفع قدما بثقافة حقوق الإنسان وتكريسها، معتبرين أن الفن السابع ببلدان المتوسط، وهو ما تجسده العديد من الأعمال السينمائية في المغرب واليونان وإسبانيا وتركيا مثلا، كان له دور فعال في النهوض بقيم الديمقراطية والحداثة والمواطنة.

وفي هذا الصدد، أكد إدريس اليزمي أن السينما لها دور محوري في إبراز قضايا حقوق الإنسان والنهوض بها والتعريف بها على عدة مستويات، لدى شرائح مجتمعية واسعة، مبرزا أن الأعمال السينمائية المغربية التي لامست قضايا حقوق الإنسان، شكلت رافعة أساسية لتملك ثقافة حقوق الإنسان وتكريسها على المستوى المجتمعي.

لكن في المقابل، يرى اليزمي أن مقاربة موضوع حقوق الإنسان سواء في المغرب أو في بلدان حوض المتوسط، وإن كانت قد قطعت مراحل نوعية مهمة، لا يجب أن تظل حبيسة مستويات التشخيص والتنديد أو كشف الانتهاكات، بل ينبغي أن ترقى إلى مستوى أعمق يرتكز على التحسيس وتغيير الصور النمطية والتمثلات الذهنية التي تفرز سلوكات تتبنى حقوق الإنسان فكرا وممارسة.

أما الباحث الجامعي نور الدين أفاية، فاعتبر أن السينما امتداد لواقع ونبض المجتمع بمختلف تمظهراته وتجلياته، معتبرا أن «الاقتدار» الروائي يسهم بشكل كبير في ظهور أعمال سينمائية ذات محتوى فكري ومعرفي وجمالي، تستطيع بشكل أو بآخر أن توازي دينامية المجتمع وتنهض بقيمه في كافة جوانب الحياة.

وسجل أفاية أن الأعمال السينمائية المغربية التي ساءلت من وجهة فنية، قضايا الاعتقال السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، كان لها دور كبير في التعريف لدى الجمهور المتلقي، بحقبة مهمة من تاريخ المغرب المعاصر، موازاة مع التطور الذي عرفته العدالة الانتقالية في المغرب.

وفي هذا السياق، رأى أفاية أن الدينامية الحقوقية في المغرب خلال السنين الأخيرة، موازاة مع تجاوز وازع الطابوهات، أدت إلى تنوع في المحتوى السينمائي المغربي الذي يسائل ويحاكي قضايا مجتمعية كان مسكوتا عنها في الماضي، وهو ما أدى حتما إلى إفراز تراكم سينمائي معرفي وفني وجمالي يلقى تجاوبا كبيرا مع الجمهور.

ومن جهته، اعتبر الباحث الجامعي الجزائري محمد بن صالح أن الفن السابع وسيط أساسي لتوعية المواطنين والنهوض بأوضاعه وفضح السلوكات السلبية التي تؤثر على تقدمه وتطوره.

لكن في المقابل، يقول بن صالح، مسلطا الضوء على واقع الفن السابع في بلاده، «حينما لا تؤدي الأعمال السينمائية دورها كاملا في مساءلة القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان وتخفي الحقيقة عنوة عن المتلقي، تصبح السينما أداة للدعاية السياسية وتكريس الواقع القائم».

نور الدين أفاية

وسجل أن الأعمال السينمائية الجزائرية مثلا، تحولت في السنين الأخيرة إلى أداة للترفيه التجاري بعدما هيمنت عليها الطابوهات، بسبب تزايد وتيرة الرقابة، الشيء الذي أسهم في تراجع محتواها المعرفي والفكري والفني والجمالي.

وتساءل الناقد السينمائي والباحث التونسي نصار الصردي، من جانبه، عن ماهية الدور الديداكتيكي والتربوي الذي يمكن أن تؤديه أعمال سينمائية جادة ذات حمولة فنية وفكرية متواضعة، في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، والارتقاء بالوعي المجتمعي في ما يتصل بقضايا حرية التعبير والمساواة بين الجنسين.

وسجل الصردي أن النهوض بثقافة حقوق الإنسان سينمائيا في تونس، رغم تنامي حرية التعبير، لازال يواجه عراقيل موضوعية تتعلق بالرقابة القبلية على المضمون، مشددا على أن مسطرة الحصول على الدعم في تونس تؤثر سلبيا على الرفع من جودة الأعمال المنتجة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إنتاج أعمال سينمائية، رديئة وليست لها حمولة معرفية وفكرية ولا تساير قضايا لمجتمع على نحو أفضل.

إدريس اليزمي

أما الجامعية الإسبانية أراسيلي رودريكيز ماليوس، فتحدثت في مداخلتها عن الصورة الدعائية التي كانت تسود السينما الإسبانية في الفترة الفرنكاوية، والتي كانت تسهم في أدلجة المتلقي وشحنه وحثه على اتخاذ مواقف مناصرة للنظام السائد آنذاك، معتبرة أن السينما، الفن التعبيري الجميل والأداة المثلى للنهوض بواقع المجتمع، «لا يجب أن تستغل في ممارسة البروباغاندا لتكريس هيمنة طرف سياسي على آخر».

واعتبرت، من جهة ثانية، أن السينما لها دور ريادي في تكريس ثقافة حقوق الإنسان بسبب وصولها إلى الجمهور المتلقي على نطاق واسع، لكن إذا استغلت في ممارسة الدعاية فإنها تنحو عن مقصدها وتتحول إلى أداة سلبية تؤدي أدوارا مبتذلة.

ويشارك في مختلف مسابقات هذه الدورة التي تستمر إلى غاية 5 أبريل المقبل، 38 شريطا طويلا وقصيرا ووثائقيا تمثل مختلف دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتحضر السينما المغربية في هذا الموعد السينمائي، ضمن مسابقة الأشرطة الطويلة، بشريطين هما «حمى» لهشام عيوش، و«سرير الأسرار» لجيلالي فرحاتي.

أما باقي الأشرطة المشاركة ضمن هذه المسابقة (الفيلم الطويل)، فتمثل إيطاليا بفيلمين وهما «عسل» لفاليريا غولينو، و«القاع» لحيدر رشيد، وتركيا من خلال «شتنبر» للمخرجة بيني بنايابولو، و«الصافيتان» للمخرج رامين مارتان ، إضافة إلى إيطاليا بفيلم «صلة الرحم» للمخرجة الإسبانية ليانا طوريس.

ويشارك في المسابقة ذاتها، المخرج الفلسطيني رشيد مشهراوي بفيلم «فلسطين ستيريو» واللبناني محمد حجيج بفيلم «طالع نازل»، والتونسي نجيب بلقاضي بفيلم «اللقيط». والمخرجون المصريون نرمين سالم ومحمد زيدان ومحمد الحديدي ومي زايد وهند بكر وأحمد مجدي مرسي بفيلم وحيد «أوضة الفئران».

وتضم لجنة تحكيم مسابقة الفيلم الطويل، التي يرأسها المخرج السوري محمد ملص، كلا من كاترينا دامیکو مديرة المدرسة الوطنية للمركز التجريبي للسينما في روما، وباربارا لوري دو لا شاريير الناقد السينمائي الألماني، إلى جانب الممثل والمخرج الفرنسي باسكال طورو، والممثلة المغربية فاطمة خير.

Conseil national des droits de l'Homme

خريبكة

تسليم بطائق التسجيل للمستفيدين الأوائل من عملية تسوية وضعية الأجانب غير القانونيين

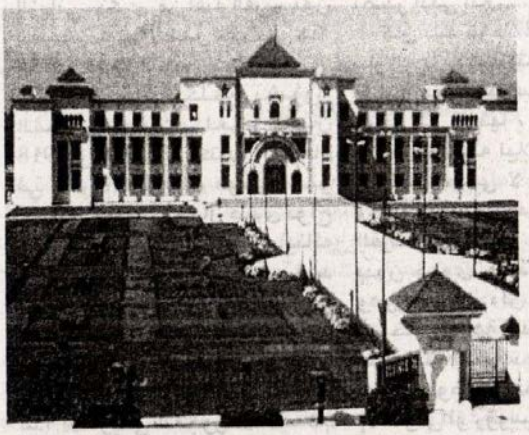

تم، مؤخرا، بمقر عمالة إقليم خريبكة، تسليم بطائق التسجيل للمستفيدين الأوائل من العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية على صعيد الإقليم.وبلغ عدد البطائق التي تم تسليمها خلال حفل ترأسه عامل إقليم خريبكة السيد عبد اللطيف شدالي بحضور رئيس المجلس الإقليمي والمنتخبين وممثلي السلطة المحلية وفعاليات المجتمع المدني، 20 بطاقة إقامة لفائدة أجانب ينحدرون من سورية.

وحسب معطيات قدمت بالمناسبة، فإن عدد الملفات المودعة بمكتب الأجانب المحدث لهذا الغرض بمقر العمالة بلغ إلى حدود نهاية مارس 37 طلبا تمت معالجة 25 طلبا من طرف اللجنة الإقليمية المختصة لاستيفائها الشروط المطلوبة طبقا لمقتضيات الدورية الوزارية المشتركة المحلية.

وقال عامل الإقليم، في كلمة خلال هذا الحفل، إن هذه العملية تأتي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الهادفة إلى سن سياسة جديدة لمعالجة قضايا الهجرة ، مبرزا أن السلطة الإقليمية حرصت على توفير جميع الإمكانيات والظروف الملائمة لإنجاح هذه العملية.

من جانبه، قال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال خريبكة علال البصراوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء ، إن عملية تسليم البطائق ، التي تشكل حدثا مهما على المستوى الحقوقي، تندرج في إطار العملية الاستثنائية التي باشرها المغرب لتسوية أوضاع المهاجرين المقيمين بصفة غير شرعية في المغرب.

وأضاف أن هذه العملية تأتي في إطار السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة التي أعطى تعليماتها جلالة الملك محمد السادس، مذكرا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان قد أنجز تقريرا حول أوضاع المهاجرين بالمغرب.

ودعا البصراوي مختلف الهيات والمجتمع المدني إلى مساعدة هؤلاء المهاجرين على اندماجهم في النسيج الاجتماعي المغربي حتى يكونوا ايجابيين في بلدهم الثاني المغرب.

بدورهم، عبر المستفيدون من هذه العملية عن سعادتهم بحصولهم على بطاقة الإقامة التي ستساعدهم على الاندماج داخل المجتمع المغربي، معربين عن امتنانهم لجلالة الملك لهذه المبادرة الإنسانية النبيلة.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب أطلق في فاتح يناير الماضي عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب تمتد إلى غاية 31 دجنبر 2014، وتندرج في إطار التوجيهات الملكية المتعلقة بالسياسة الجديدة للهجرة بالمملكة.

Conseil national des droits de l'Homme

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

المكاسب الحقوقية التي تتحقق بالمغرب تعكس الإرادة السياسية القوية لتفعيل مضامين الدستور الجديد

3/8067

أكدت سلم تيروز، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان - كلميم أن المكاسب الحقوقية التي تتحقق بالمغرب تعكس الإرادة السياسية القوية لتفعيل مضامين الدستور الجديد، بشكل ينسجم مع التزامات المملكة بخصوص حماية وضمان حقوق الإنسان.

وأبرزت تيروز، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن قرار الحكومة المتعلق بالتفاعل، بإيجابية وفعالية، مع الشكايات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، يعكس التراكم الذي حققه المغرب على المستوى المؤسساتي بخصوص التصدي لأي انتهاكات في مجال حقوق الإنسان، خصوصا في ظل تزايد وعي المواطنين بحقوقهم وبكيفية المطالبة بها والذي يجسده عدد وأنواع الشكايات التي يتوصل بها المجلس.

وأضافت أن هذا القرار، الذي جاء استجابة لطلبات ومذكرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيرفع من مستوى التواصل، وسيعزز ثقة المواطنين بالمجلس وبلجانه الجهوية، مبرزة أن الاستماع للمواطنين وإحالة شكاياتهم، بأمانة، على الجهات المعنية، وتتبع الإجراءات المتخذة بشأنها سيحد لا محالة من ترويج الادعاءات الباطلة والمغرضة وأي استغلال لموضوع حقوق الإنسان في قضية الوحدة الترابية للمغرب.

وبخصوص إلغاء متابعة المدنيين أمام القضاء العسكري وإعادة تنظيمه من حيث الهيكلة والاختصاص، أبرزت منسقة مجموعة العمل المكلفة بالنهوض وإثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان باللجنة الجهوية طانطان - كلميم أن هذا القرار ينسجم مع التوجه الوطني القائم على ضمان العدالة والإنصاف لجميع المواطنين على حد سواء، وسيمكن المغرب من الانتقال، بشكل فعلي، في مجال حقوق الإنسان من مستوى الخطاب والوثيقة إلى مستوى الممارسة والتنزيل.

وأضافت تيروز أن هذا القرار الذي جاء أيضا بعد المذكرة التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعكس احترام المغرب لتعهداته الدولية في مجال حقوق الإنسان.

Conseil national des droits de l'Homme

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

3/8067

في مساره الحقوقي والديمقراطي

الانجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان مهمة جدا

قال محمد لمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد إن « الانجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان مهمة جدا في مساره الحقوقي والديمقراطي »، وأبرز السملالي ، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء ، أن المغرب عرف تطورات جد مهمة في مجال حقوق الإنسان عبر مسار يمتد على مدى عدة سنوات تم خلاله إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي «قامت بعمل كبير لوضع قطيعة مع تجاوزات الماضي وبنيت من خلالها أسس جديدة لحقوق الإنسان وتوجهات جديدة للحكومة المغربية في هذا الخصوص». وأضاف انه تم عبر هذا المسار تطوير العمل الحقوقي بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعمل الآن من اجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بشكل أكثر مهنية وأكثر تطورا وإيجابية من السابق. وتابع انه كما تسارعت الإحداث تسارعت أيضا التطورات الايجابية في المجال الحقوقي ، ومن ذلك التقارير العديدة التي اشتغل عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يخص وضعية السجون والمستشفيات والطفولة وكذا وضعية حقوق الإنسان بصفة عامة.

قال محمد لمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد، ان التطور الكبير في المجال الحقوقي الذي سجل مؤخرا تمثل في قرار الحكومة القاضي بالتفاعل السريع والتجاوب الفعال مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، وفي مشروع إصلاح قانون القضاء العسكري ووقف متابعة ومحاكمة المدنيين أمام المحكمة العسكرية التي أصبحت خاصة بالعسكريين. واعتبر أن هذه الخطوات الجديدة في المسار الحقوقي «ايجابية وتشكل نقلة نوعية في مسار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، وهي تطورات لا تحصل الا في الدول الديمقراطية الكبيرة ، وتسير في الاتجاه الذي أراده صاحب الجلالة الملك محمد السادس للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها وهو ما تعمل عليه كل اللجان الجهوية وفقا لتوجهات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ». وقال ان «من المواضيع الكبرى التي نهتم بها التكوين في مجال حقوق الإنسان من خلال عدد من الدورات التكوينية »، مبرزا ان كل لجنة من اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية تقوم بوضع برامج تخص تكوين أعضاء اللجان وكل الفاعلين الحقوقيين الموجودين بنفوذ ترابها بهدف ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها . كما تعمل هذه اللجان في اطار المهام الموكولة لها بنشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال برامج تتوجه الى مختلف شرائح المجتمع وفعاليات المجتمع المدني وبعض القطاعات كالصحة والتعليم ، وتهم ايضا قضايا متعددة كموضوع الهجرة وعددا من القضايا التي تتطلب توعية وتحسيسا في المجال الحقوقي. وابرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد ان اللجنة تلقت عشرات الشكايات التي تهم قضايا متعددة ، منها شكايات تتعلق وفقا لمقدميها بانتهاكات الماضي واخرى تهم قضايا مهنية وشكايات متنوعة اجتماعية .

وأشار إلى انه تمت الاستجابة لبعض من هذه الشكايات مغربا عن الامل في ان تتم الاستجابة للشكايات المتبقية خصوصا بعد قرار الحكومة الأخير القاضي بالتفاعل الايجابي مع مختلف الشكايات والاقتراحات المقدمة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أجل لا يتعدى على الأكثر ثلاثة أشهر. وعلى صعيد آخر وصف السيد السملالي ادعاءات الجانب الاخر بوجود انتهاكات لحقوق الانسان بالأقاليم الجنوبية، ب «غير الواقعية » بحيث» لم نسجل لحد الآن أي تجاوزات بالشكل الذي يدعيه الخصوم ». وقال «تكون احيانا بعض الاحتجاجات والمظاهرات والمطالب، وهي كلها مطالب اجتماعية أكثر مما هي سياسية ، وقد تكون هناك احيانا احتكاكات ومشادات وعنف في تفريق المظاهرات كما يحدث في مختلف دول العالم ، وهي كلها امور يتم التعامل معها في اطار القانون اذا كانت هناك تجاوزات سواء من قبل المتظاهرين او القوات العمومية». ومن جهتها قالت الصغرى الكنتاوي فاعلة جمعوية وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة اوسرد ان المملكة المغربية قطعت أشواطا كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان ، من خلال إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعتبر مؤسسة دستورية ولجانه الجهوية . وذكرت بما لقيته اعمال هذه المؤسسة ولجانها الجهوية وخاصة بالاقاليم الجنوبية من تنويه على الصعيدين الوطني والدولي لما تتميز به من مصداقية وشفافية وتعامل إيجابي مع مختلف الملفات والقضايا. كما ذكرت السيدة الصغرى الكنتاوي في تصريح مماثل بالمسار الحقوقي الذي شهده المغرب مبرزة ان مشروع القانون الخاص بإصلاح القضاء العسكري يندرج ضمن مسلسل تأهيل المنظومة القضائية في المغرب، بما يتيح إمكانية تحقيق انسجام التشريع مع مقتضيات الدستور الجديد لسنة 2011، خصوصا ما يتعلق بحماية حقوق المتقاضين، واستقلالية القضاء وضمان المحاكمة العادلة وملاءمة القوانين المغربية مع الالتزامات الدولية للمملكة . وقالت ان ذلك «يبرز بوضوح التزام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بحماية حقوق الإنسان وتكريس ثقافة احترام هذه الحقوق بكل أبعادها، كواحد من روافد تعزيز المسلسل الديمقراطي الذي انخرطت فيه المملكة بشكل لا رجعة فيه». وقالت إن هذا المشروع، يعد لبنة جديدة ضمن سلسلة الإصلاحات الجوهرية التي أنخرط فيها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة وبإشراف شخصي من جلالته، بغية تعميق دولة الحق والقانون التي وضعها جلالته ضمن أولوياته منذ اعتلائه العرش لمواكبة أوراش الإصلاح الأخرى، خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها. وأوضحت ان كل هذه الاوراش الاصلاحية تهدف إلى الرفع من مستوى المواطن المغربي وتأهيله لمواجهة التحديات المتعددة والتطورات المتسارعة التي يعرفها المجتمع الدولي في الوقت الراهن وأشارت إلى أن القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا بالتعامل الايجابي مع مختلف الشكايات والقضايا الحقوقية المقدمة من طرف لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان سابقة في مجال حقوق الإنسان ونموذجا يكرس سير المملكة المغربية قدما بالملف الحقوقي إلى أرقى درجات الديموقراطية ، في ظل دولة الحق والقانون.

Conseil national des droits de l'Homme

رجال أمن "مطرودون" يحتجون بالرباط

3367/3

● محمد الإدريسي

احتج ممثلون عن "تنسيقية رجال ونساء الأمن ضحايا العزل التعسفي" أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أول أمس الاثنين، ضدا على ما قالوا إنه طرد تعسفي تعرضوا له بدون ضمانات قانونية أو محاكمات عادلة. ورفع المحتجون لافتة التمسوا من خلالها العطف الملكي من أجل "إعادة الإدماج لرجال ونساء الأمن الوطني ضحايا العزل واسترجاع كرامتهم وكرامة أبنائهم" كما كتب على اللافتة. وقال أحد المحتجين في تصريح لـ"التجديد"، إنهم ممثلون للمئات من رجال الأمن ونسائه الذين تعرضوا للطرد دون مسطرة. منتقدين مجالس التأديب التي كانت تعقد لهم دون تمتيعهم بحق الدفاع عن النفس أو الإنصاف ليتم تسريحهم بناء عليها.

هذا وقال أعضاء التنسيقية والذين من بينهم رجال أمن من تطوان وتارودانت ووجدة وبني ملال والبيضاء وغيرها، إنهم سَبق أن قاموا بوقفات احتجاجية وقدموا ملتمسات للعفو استجيب فيها لبعضهم بطريقة وصفوها ب"الانتقائية" فيما لم يتلق الآخرون أي رد، متسائلين عن مصير الملفات التي أودعوها منذ سنة 2011 في مصلحة الشؤون الجنائية للنظر في حالاتهم والعفو عنهم. ويطالب المحتجون بإعادة إدماجهم واسترجاع كرامتهم وكرامة أسرهم.

Conseil national des droits de l'Homme

بريطانيا ترحب باستكمال المغرب مصادقته على بروتوكول مناهضة التعذيب

رحب وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البريطاني، هيو روبرتسون، بالخطوات الهامة والمتقدمة التي أعلنها المغرب مؤخرا في مجال حقوق الإنسان. ونقل بلاغ لسفارة بريطانيا في المغرب عن الوزير البريطاني قوله: «أرحب بحرارة بإعلان الحكومة المغربية استكمال عملية التصديق قريبا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والتي كانت إحدى الأمور التي بحثتها خلال زيارتي إلى الرباط قبل أسبوعين». وأضاف المسؤول البريطاني: «أود أيضا أن أرحب بالالتزام الجديد للمغرب للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تم تقديمها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان».

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المغرب وضع في السنوات الأخيرة آليات ومرتكزات قوية وفعالة من أجل النهوض بأوضاع حقوق الإنسان بالمناطق الجنوبية للمملكة

قال الباحث الجامعي أحمد مفيد إن المغرب استطاع في السنوات الأخيرة أن يضع آليات ومرتكزات قوية وفعالة من أجل النهوض بأوضاع حقوق الإنسان بجميع مناطق المغرب وفي مقدمتها المناطق الجنوبية للمملكة.

وأوضح أحمد مفيد أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية بكلية الحقوق بفاس (جامعة سيدي محمد بن عبد الله) أن هذه الآليات مكنت إلى جانب تكريس حقوق الإنسان وتعزيزها من النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين بمختلف جهات المملكة. وفي هذا الصدد، أكد الباحث أحمد مفيد في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، على أهمية الدور الرائد الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بمختلف مناطق المغرب، وذلك من خلال تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان وإعداد التقارير والدراسات المتعلقة بذلك مع العمل على رفع التوصيات إلى الجهات المختصة والنظر في الشكايات. ولتكريس الضمانات الخاصة بحماية حقوق الإنسان وتفعيل دور المؤسسات والآليات المعنية أساسا بالنهوض بهذه الحقوق وتعزيزها أكد الباحث الجامعي أن "الحكومة التزمت بالتعامل الايجابي والفعال والسريع مع الشكايات التي يتلقاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان خاصة من الأقاليم الجنوبية للمملكة والتي تتطلب اتخاذ عدة إجراءات من قبل الحكومة بهدف معالجتها وإنصاف أصحابها". ولاحظ أن المغرب اتجه موازاة مع هذه الجهود إلى تطوير تعامله مع الآليات التعاهدية في مجال حقوق الإنسان، وذلك من خلال "فتح المجال واسعا أمام زيارة المقررين والمبعوثين الخاصين سواء للمناطق الجنوبية أو لمناطق أخرى، كما متعهم بالحرية الكاملة في ممارسة مهامهم ووفر لهم كل شروط العمل الضرورية مع تمكينهم من إعداد تقاريرهم في أجواء ضمنت لهم الاستقلالية التامة إلى جانب تجاوبه بشكل كبير مع التقارير التي يصدرها هؤلاء وكذا مع توصيات مجلس حقوق الإنسان والتي تصدر عقب الاستعراض الدوري الشامل". واستعرض في هذا الإطار الزيارات المتتالية التي قامت بها وفود العديد من البرلمانات والمنظمات الحقوقية الوطنية والدولية للأقاليم الجنوبية للمملكة والتي رصدت جميع التقارير التي صدرت عنها التطور النوعي الذي عرفته هذه الأقاليم في مختلف المستويات. وكاعتراف دولي بقيمة وأهمية المجهودات الكبيرة والجادة التي يبذلها المغرب في المجال الحقوقي انتخب المغرب عضوا بمجلس حقوق الإنسان كما تم انتخاب العديد من النشطاء المغاربة كأعضاء في مجموعة من فرق العمل المتخصصة في مجال حقوق الإنسان. ومقابل التحولات العميقة التي شهدها المغرب في مجال تقوية وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها، أكد أحمد مفيد أن السكان المحتجزين بمخيمات تندوف لا يزالون يعانون من انتهاكات خطيرة وممنهجة في مجال حقوق الإنسان تمارسها (البوليساريو) وصنيعتها الجزائر لمواجهة الأصوات التي ما فتئت ترتفع مطالبة بفك أسرها وتمكينها من الانخراط الإيجابي في تفعيل المقترح المغربي بمنح حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية في إطار السيادة المغربية.

وبرأي الباحث أحمد مفيد فإن المغرب أضحى يتوفر، بفضل كل المجهودات التي بذلها تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، على كل المؤسسات القضائية والوطنية والتنفيذية التي من شأنها ضمان حماية حقوق الإنسان.

محمد لمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرديؤكد:

3/3032

الانجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان مهمة جدا في مساره الحقوقي والديمقراطي

قال محمد لمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد إن " الانجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الانسان مهمة جدا في مساره الحقوقي والديمقراطي ". وابرز السملالي ، في تصريح لوكالة المغرب العربي للانباء ، ان المغرب عرف تطورات جد مهمة في مجال حقوق الانسان عبر مسار يمتد على مدى عدة سنوات تم خلاله انشاء هيئة الانصاف والمصالحة التي "قامت بعمل كبير لوضع قطيعة مع تجاوزات الماضي وبنيت من خلالها اسس جديدة لحقوق الانسان وتوجهات جديدة للحكومة المغربية في هذا الخصوص". واضاف انه تم عبر هذا المسار تطوير العمل الحقوقي بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي يعمل الان من اجل النهوض بحقوق الانسان وحمايتها بشكل اكثر مهنية واكثر تطورا وايجابية من السابق. وتابع انه كما تسارعت الاحداث تسارعت ايضا التطورات الايجابية في المجال الحقوقي ، ومن ذلك التقارير العديدة التي أشتغل عليها المجلس الوطني لحقوق الانسان فيما يخص وضعية السجون والمستشفيات والطفولة وكذا وضعية حقوق الانسان بصفة عامة. وقال ان التطور الكبير في المجال الحقوقي الذي سجل،مؤخرا تمثل في قرار الحكومة القاضي بالتفاعل السريع والتجاوب الفعال مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، وفي مشروع اصلاح قانون القضاء العسكري ووقف متابعة ومحاكمة المدنيين أمام المحكمة العسكرية التي اصبحت خاصة بالعسكريين. واعتبر ان هذه الخطوات الجديدة في المسار الحقوقي "ايجابية وتشكل نقلة نوعية في مسار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، وهي تطورات لا تحصل الا في الدول الديمقراطية الكبيرة ، وتسير في الاتجاه الذي اراده صاحب الجلالة الملك محمد السادس للنهوض بثقافة حقوق الانسان وحمايتها وهو ما تعمل عليه كل اللجان الجهوية وفقا لتوجهات المجلس الوطني لحقوق الانسان " . وقال ان "من المواضيع الكبرى التي تهتم بها التكوين في مجال حقوق الانسان من خلال عدد من الدورات التكوينية "، مبرزا ان كل لجنة من اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالاقاليم الجنوبية تقوم بوضع برامج تخص تكوين اعضاء اللجان وكل الفاعلين الحقوقيين الموجودين بنفوذ ترابها بهدف ترسيخ ثقافة حقوق الانسان والنهوض بها . كما تعمل هذه اللجان في اطار المهام الموكولة لها بنشر ثقافة حقوق الانسان من خلال برامج تتوجه الى مختلف شرائح المجتمع وفعاليات المجتمع المدني وبعض القطاعات كالصحة والتعليم ، وتهم ايضا قضايا متعددة كموضوع الهجرة وعددا من القضايا التي تتطلب توعية وتحسيسا في المجال الحقوقي. وابرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد ان اللجنة تلقت عشرات الشكايات التي تهم قضايا متعددة ، منها شكايات تتعلق وفقا لمقدميها بانتهاكات الماضي واخرى تهم قضايا مهنية وشكايات متنوعة اجتماعية .

واشار الى انه تمت الاستجابة لبعض من هذه الشكايات معربا عن الامل في ان تتم الاستجابة للشكايات المتبقية خصوصا بعد قرار الحكومة الاخير القاضي بالتفاعل الايجابي مع مختلف الشكايات والاقتراحات المقدمة من المجلس الوطني لحقوق الانسان في اجل لا يتعدى على الاكثر ثلاثة اشهر. وعلى صعيد آخر وصف السملالي ادعاءات الجانب الاخر بوجود انتهاكات لحقوق الانسان بالاقاليم الجنوبية،ب "غير الواقعية" بحيث" لم تسجل لحد الان اي تجاوزات بالشكل الذي يدعيه الخصوم ". وقال "تكون احيانا بعض الاحتجاجات والمظاهرات والمطالب، وهي كلها مطالب اجتماعية اكثر مما هي سياسية ، وقد تكون هناك احيانا احتكاكات ومشادات وعنف في تفريق المظاهرات كما يحدث في مختلف دول العالم ، وهي كلها امور يتم التعامل معها في اطار القانون اذا كانت هناك تجاوزات سواء من قبل المتظاهرين او القوات العمومية".

ومن جهتها قالت الكتناوي فاعلة جمعوية وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة اوسرد ان المملكة المغربية قطعت اشواطا كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان ، من خلال إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعتبر مؤسسة دستورية ولجانه الجهوية . وذكرت بما لقيته اعمال هذه المؤسسة ولجانها الجهوية وخاصة بالاقاليم الجنوبية من تنويه على الصعيدين الوطني والدولي لما تتميز به من مصداقية وشفافية وتعامل إيجابي مع مختلف الملفات والقضايا. كما ذكرت الصغرى الكتناوي في تصريح مماثل بالمسار الحقوقي الذي شهده المغرب مبرزة ان مشروع القانون الخاص بإصلاح القضاء العسكري يندرج ضمن مسلسل تأهيل المنظومة القضائية في المغرب، بما يتيح إمكانية تحقيق انسجام التشريع مع مقتضيات الدستور الجديد لسنة 2011، خصوصا ما يتعلق بحماية حقوق المتقاضين، واستقلالية القضاء وضمان المحاكمة العادلة وملاءمة القوانين المغربية مع الالتزامات الدولية للمملكة . وقالت ان ذلك "يبرز بوضوح التزام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بحماية حقوق الإنسان وتكريس ثقافة احترام هذه الحقوق بكل أبعادها، كواحد من روافد تعزيز المسلسل الديمقراطي الذي انخرطت فيه المملكة بشكل لا رجعة فيه". وقالت إن هذا المشروع، يعد لبنة جديدة ضمن سلسلة الإصلاحات الجوهرية التي انخرط فيها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة وبإشراف شخصي من جلالته، بغية تعميق دولة الحق والقانون التي وضعها جلالته ضمن أولوياته منذ اعتلائه العرش لمواكبة أوراش الإصلاح الأخرى، خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها. وأوضحت ان كل هذه الأوراش الاصلاحية تهدف إلى الرفع من مستوى المواطن المغربي وتأهيله لمواجهة التحديات المتعددة والتطورات المتسارعة التي يعرفها المجتمع الدولي في الوقت الراهن وأشارت إلى أن القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا بالتعامل الايجابي مع مختلف الشكايات والقضايا الحقوقية المقدمة من طرف لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان سابقة في مجال حقوق الإنسان ونموذجا يكرس سير المملكة المغربية قدما بالملف الحقوقي إلى أرقى درجات الديموقراطية ، في ظل دولة الحق والقانون .

صورة من الجو لأكبر علم مغربي بمدينة الداخلة

التزام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بحماية حقوق الإنسان وتكريس ثقافة احترام هذه الحقوق بكل أبعادها كواحد من روافد تعزيز المسلسل الديمقراطي

المغرب والهند مدعوان لتوسيع تعاونهما الاقتصادي ورفعه الى مستوى علاقاتهما السياسية المتميزة

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

قرار الحكومة التجاوب الفعال مع الشكايات نقلة نوعية في اتجاه تعزيز حقوق الإنسان وإرساء آليات الحكامة

3 Bo32

عبد الله بادو عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

قال عبد الله بادو عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم إن قرار الحكومة القاضي بالتفاعل السريع والتجاوب الفعال مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، يشكل نقلة نوعية في اتجاه تعزيز حقوق الإنسان وإرساء آليات الحكامة.وأوضح بادو، أن هذا القرار الحكومي الذي يجسد وفاء المغرب بالتزاماته الدستورية والدولية في مجال حماية الحقوق والحريات يأتي في سياق التحولات المتسارعة التي تتميز بتزايد وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم. وأبرز أن تفعيل هذا القرار والوفاء به كالتزام حكومي سيساهم في توسيع دائرة التمتع بالحقوق والحريات وضمان احترامها وحمايتها وإرساء آليات الحكامة والديمقراطية والحد من الانتهاكات التي تمس حقوق الانسان.وعلى صعيد آخر، اعتبر بادو القرار المتعلق بوقف متابعة المدنيين أمام المحكمة العسكرية خطوة ايجابية في مسار تعزيز حماية حقوق الإنسان بالمغرب مبرزا أن هذا القرار شكل مطلبا حقوقيا بامتياز بهدف ضمان شروط التقاضي العادل والنزيه والمستقل.وأشار بهذه المناسبة الى الأوراش والمبادرات المهمة التي أطلقتها اللجن الجهوية لحقوق الانسان في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بالأقاليم الجنوبية والمتمثلة على الخصوص في فتح نقاش عمومي حول قضايا ذات الصلة بهذه الحقوق وتلقي الشكايات والمساهمة في تقوية قدرات الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين في القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.وأوضح أن تمكين هذه اللجن من أداء أدوارها كاملة على المستوى الترابي بشكل يجعلها تساير المشروع المرتقب للجهوية الموسعة يستلزم القيام بمجموعة من التدابير من بينها توسيع صلاحياتها واختصاصاتها، وإرساء لا تمركز حقيقي على مستوى تدبيرها الإداري والمالي.

Conseil national des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

سينمائيون وباحثون يناقشون دور السينما في حماية حقوق الإنسان

43G2/8

تدارس المشاركون في ندوة حول موضوع "السينما وحقوق الإنسان" التي نظمت أول أمس (الاثنين)، ضمن فعاليات الدورة العشرين للمهرجان، الدور الرئيسي التي تضطلع به السينما في تكريس ثقافة حقوق الإنسان، وتحسيس الجمهور بمجموعة من القضايا بتوظيف قيم متنوعة من بينها الديموقراطية والانفتاح.

وأكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمة له بالمناسبة، أن السينما تلعب دورا محوريا في التطرق لقضايا حقوق الإنسان والنهوض بها والتعريف بها على مجموعة من المستويات، في الوقت الذي لامست فيه السينما قضايا حقوق الإنسان، والعمل على تكريسها على المستوى الاجتماعي بطرق حداثية، مبرزا أن توظيف مقاربة هذا الموضوع سواء في المغرب أو خارجه تشكل مرحلة نوعية في التعامل مع هذه القضايا على اعتبارها تلامس الواقع اليومي للمجتمع.

واعتبر الباحث الجامعي الجزائري محمد بن صالح أن السينما تشكل وسيطا أساسيا لتوعية المواطنين والنهوض بأوضاعهم وفضح السلوكات السلبية التي تؤثر على تقدمهم وتطورهم، في الوقت الذي تطرق الباحث التونسي نصار الصردي، على الدور التربوي الذي يمكن أن تقوم به السينما في مواجهة المواضيع المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والمساهمة في الرقي بالوعي لدى فئات عريضة من المجتمع، فضلا عن مواجهة مختلف العراقيل التي يمكن أن تواجه مبدعي الفن السابع للتطرق لهذه القضايا.

من جهتها قالت الممثلة ثريا العلوي، في حديث لـ"الصباح"، إن قضايا حقوق الإنسان باتت تشكل إحدى الأولويات التي تراهن عليها المملكة في عدد من المجالات، من بينها المجال الفني الذي يشكل قاطرة لتمرير مجموعة من الرسائل بطريقة فنية من شأنها أن تساهم في خدمة هذه القضية المهمة.

وشارك في هذه الندوة، الباحث الجامعي المغربي نور الدين أفاية، والباحثة الإسبانية أراسيلي رودكيز ماليوس، والجامعي الجزائري محمد بنصالح، والباحث التونسي ناصر الصردي، والمخرج اليوناني تيمون كولماسيس، والمخرجة المصرية نسرين الزيات، والمخرج التركي عمر ليفينتوكلو، والمخرج المغربي سعد الشرايبي، والمخرج اللبناني بهيج حجيج.

كما يعرض ضمن الفقرة المخصصة لسينما حقوق الإنسان، الفيلمان المصريان "عنبر رقم 6" و"قطف النجوم" للمخرجة نسرين الزيات، والفيلم اللبناني "شاتي يا ديني" لبهيج حجيج، والفيلم المغربي "جوهرة بنت الحبس" لسعد الشرايبي، وبطولة منى فتو، والفيلم اليوناني "كلام ومقاومات" لتيمون كولماسيس، والفيلم التركي "الشاحنة الزرقاء" لعمر ليفينتوكلو.

Conseil national des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

المهرجان يحذف جائزة الجمهور

الدورة 20 تحتفي بسينما المدارس وإقامة برمجة موازية متنوعة

تواصل تطوان استقبال مبدعي الفن السابع في المنطقة المتوسطية، عبر الدورة العشرين لمهرجانها السينمائي الدولي، بعرض أفلام في المسابقات الثلاث، أو من خلال لقاءات وندوات للنقاش، فضلا عن سلسلة من البرامج الموازية تشمل ورشات تكوينية وبرنامج لأفلام المدارس.

4342/18

إنجاز: ياسين الريخ (موفد الصباح إلى تطوان) - تصوير: (تطوان ميديا)

تعرف الدورة العشرون لمهرجان تطوان الدولي لسينما بلدان البحر الأبيض المتوسط، برمجة موازية للمسابقات الرسمية، تسعى من خلالها اللجنة المنظمة إلى تقريب الصناعة السينمائية من الجمهور، حسب ما جاء على لسان أحمد حسني مدير المهرجان، الذي أشار في حديث لـ"الصباح" إلى أن البرمجة الموازية للمسابقات، تشكل إحدى ركائز البرمجة العامة للمهرجان، على اعتبارها فرصة لتجديد التواصل مع الجمهور، من خلال سلسلة من الورشات والتداريب الميدانية واللقاءات التواصلية، فضلا عن مسابقات في الأفلام النريوية القصيرة، وإبراز الأعمال التي تقوم بها الأندية السينمائية المدرسية، في إطار شراكة مع نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بتطوان.

وتعرض مسابقة أفلام المدارس 7 أفلام نريوية قصيرة من إبداع المؤسسات الثانوية للمدينة، ستعمل لجنة تحكيم مكونة من المخرج السينمائي علال العلاوي والناقد سليمان الحقيوي والباحثة سعاد انقار، على اختيار الأعمال الفائزة بهذه المسابقة، كما سيلتقي ممثلو الأندية السينمائية المدرسية في ورشات تكوينية يؤطرها المخرج السوري محمد ملص والمخرج المغربي داود أولاد السيد والناقد السينمائي حمادي كيروم، فيما يشمل البرنامج الموازي عرض مجموعة من الأفلام في مؤسسات تعليمية.

مقابل ذلك، اشار الممثل المغربي عزيز دادس، إلى أن برمجة الأفلام المشاركة في المسابقات الرسمية أو ضمن الفقرات الموازية، تحمل في طياتها مجموعة من الأفكار التي تطورت في صورة سينمائية جعلت الجمهور، قريب من ملامستها عن قرب في إطار فني مبني على مجموعة من الأفكار، كما أن المهرجان استطاع أن يوحد رؤى وأفكار الصناعة السينمائية المتوسطية، ومكن السينمائيون المغاربة من الاحتكاك بتجارب مجموعة من نظرائهم من دول الحوض المتوسطي.

من جهة اخرى، علمت "الصباح" أن اللجنة المنظمة، استغنت خلال هذه الدورة، على جائزة الجمهور، وجائزتي أفضل ممثل وأفضل ممثلة، وهو ما يساوي في مجموعة قيمتها المالية 110 الاف درهم، وعزا منظمو المهرجان هذا الاستغناء إلى الأزمة المالية التي يعانيها المهرجان من جهة، وتماشيا مع بنود دفتر تحملات المهرجان من جهة أخرى. خطوة لم يستحسنها مجموعة من الممثلين الحاضرين إلى المهرجان، على اعتبار أن الممثل هو الحلقة الرئيسية في إخراج اي فيلم.

يشار إلى أن جوائز هذه الدورة تتوزع في صنف الفيلم الطويل، بين الجائزة الكبرى، وجائزة محمد الركاب (جائزة لجنة التحكيم الخاصة)، وجائزة عز الدين المدور للعمل الأول، فيما يمنح المجلس الوطني لحقوق الإنسان جائزة خاصة، وفي صنف الفيلم القصير، تتوزع الجوائز بين الجائزة الكبرى لتطوان، وجائزة لجنة التحكيم الخاصة، وجائزة الابتكار، وفي صنف الأفلام الوثائقية، توزعت الجوائز بين الجائزة الكبرى لتطوان، وجائزة لجنة التحكيم الخاصة، وجائزة العمل الأول.

مصطفى المسناوي رفقة الفنانة ثريا العلوي

Conseil national des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma
المنعطف

في تقرير يكشف أوجه القصور في إحقاق حقوق الطفل بالمغرب

عمالة وزواج الأطفال يغضب منظمة "اليونيسيف"

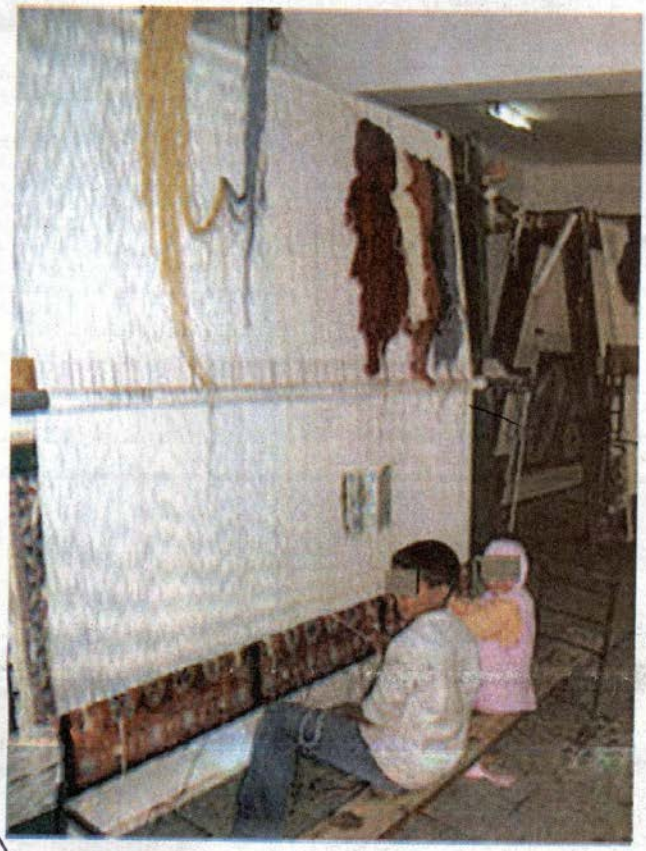

1/4787

بشرى عطوشي

يتعين على المغرب بذل الكثير من المجهودات لتعزيز حقوق الطفل. ففي أحدث تقرير لها على وضعية حقوق الأطفال لسنة 2014 والذي عنون بـ "كل طفل يهمنا، الكشف عن الفوارق وتعزيز حقوق الطفل"، وقفت اليونيسيف على العديد من أوجه القصور في تحقيق عيش كريم للأطفال بالمغرب وأبدت أسفها على الفوارق التي تعرفها الطفولة في المناطق القروية مقارنة مع نظيرتها الحضرية.

ويتم اليوم إطلاق هذا التقرير بمناسبة الذكرى الـ 25 للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (2014-1989) بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

فمن خلال تحليل كل المؤشرات الاقتصادية مثل تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والحصول على مياه الشرب، أشار التقرير إلى أنه وقف على أن العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لا يزال مرتفعا وقد وصل عدد هذه الوفيات خلال سنة 2012 إلى 23 ألف.

وحتى الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي يمثل مشكلة خطيرة في المناطق القروية. ففي موضوع هذا التقرير تم التطرق إلى أن 61 في المائة من المغاربة في العالم القروي يحصلون على ماء صالح للشرب مقابل 98 في المائة في المناطق الحضرية. ووفق الوثيقة ذاتها ف52 في المائة فقط من ساكنة المناطق القروية يتمكنون من الحصول على خدمات الصرف الصحي.

كما تحضر أيضا في التقرير الفوارق الحاصلة بين العالم القروي والحضري من خلال عدد الولادات وأشارت الوثيقة في هذا السياق إلى أنه خلال الفترة الممتدة بين بين 2008 و2012، لم تتم في القرى إلا 55 في المائة من الولادات والتي تمت بمساعدة أطر صحية مهنية كفؤة مقابل 92 في المائة في المدينة.

والأمر الذي أغضب معدي التقرير هو عمالة القاصرين التي تمس 8 في المائة من الأطفال، وقد سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن أكدت سابقا أن 123 ألف طفل بين 7 و 15 سنة في وضعية عمالة في سنة 2011.

وبالنسبة لزواج القاصرين فقد أكد التقرير أن 3 في المائة منهم" أقل من 15 سنة " يتم تزويجهم.

وبشأن التعليم، فالفوارق تستمر بين الجنسين في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وهو الأمر الذي دفع هذه المنظمة الأممية إلى ضرورة تمتيع جميع الأطفال في التعليم وهو المطلب الذي بات من الضروري إدراجه في الخطط المتعلقة بالقطاع وهو الهدف الذي ترى منظمة اليونيسيف أنه ضرورة قصوى لإنهاء الفوارق بين الجنسين في التعليم مهما كانت الظروف الاجتماعية والبدنية، وفي أي وسط كان قرويا أو حضريا.

وقد عددت اليونيسيف نقاط الضعف في تحقيق حقوق الطفولة بالمغرب من أجل حث الحكومة على الأخذ بعين الاعتبار كل الأرقام من أجل العمل عليها وتعزيز حقوق الطفل بالبلد مهما اختلفت الأوساط.

Conseil national des droits de l'Homme

فاعلون مغاربة يطلقون الحملة الوطنية التواصلية حول التوحد

مُوازاةً مع اليوم العالمي للتوحّد، الذي يُصادف الثاني من أبريل، والذي أقرّته الأمم المتحدة سنة 2008 يوما للتحسيس به، أُعلن اليوم بمقرّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، عن إطلاق الحملة الوطنية التواصلية حول التوحّد 2014. وتهدف الحملة، حسب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إلى تسليط الضوء على التمييز الذي يطال هذه الفئة من المجتمع، إعمالا للمادّة الثامنة من الدستور، التي جاء لوضع حدّ لكافة أشكال التمييز.

وقال اليزمي إنّ الحملة التواصلية حول التوحّد تشمل عقد ندوات، وحملة لإذكاء الوعي لدى المجتمع، من أجل النهوض بحقوق المواطنين الذين يعانون من مرض التوحّد، ومناهضة التصورات النمطية التي تشكّل مصدرا للإقصاء والتمييز في حقّ هذه الشريحة من المجتمع، وتعبئة الرأي العامّ، والفاعلين الحكوميين والجمعويين من أجل صياغة برامج تضمن الكرامة لهؤلاء المواطنين.

واعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنّ الدراسات أثبتت أنّ الأشخاص الذين يعانون من مرض التوحد يتمكّنون من الاندماج في المجتمع، اندماجا تامّا، إذا وجدوا من يتكفّل بهم، وتوفّرت لهم سبُل الاندماج؛ وأضاف أنّه من المحتّم إشراكهم، هم وأسَرهم، في إعداد القوانين والسياسات التي تهمّهم، لافتاً إلى أنّ من أبرز المشاكل التي يعاني منها الأطفال الذين يعانون من التوحّد، صعوبة الولوج إلى العلاج، والتكوين والتأهيل.

من جهتها، قالت رئيسة تحالف التوحّد، أمينة معان، إنّ تناول موضوع التوحّد من زاوية حقوق الإنسان، يُعتبر تتويجا لنضال مرير عاشه الأفراد الذي يعانون من مرض التوحّد وأسرهم، وأضافت أنّ الشكايات التي ترِد على التحالف، من قِبل أسر الأفراد الذين يعانون من مرض التوحّد، تحمل بين طيّاتها شكاوى من التمييز ضدّ هذه الفئة، سواء في مجال التعليم أو التكوين ومجالات أخرى.

وفي سياق تناول الموضوع من زاوية حقوقية دائما، قال رئيس التحالف من أجل النهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، إنّ قضية الأشخاص الذين يعانون من مرض التوحد يجب أن تكون قضية حقوقية بامتياز، داعيا إلى "الخروج من المقاربة الإحسانية التي جعلت هذه الفئة من المجتمع بمثابة متسوّلين"؛ ودعا المتحدّث كافة القطاعات الحكومية إلى إعطاء مكانة لهذه الشريحة من المجتمع في استراتيجياتها وسياساتها.

http://www.hespress.com/societe/173001.html

عمل اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالأقاليم الجنوبية قيمة مضافة في مسيرة تعزيز المكتسبات الحقوقية بالمملكة (فاعل حقوقي)

الداخلة/ 2 أبريل 2014/ومع/ أكد السيد احمد العهدي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد أن عمل اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالأقاليم الجنوبية يشكل قيمة مضافة في مسيرة تعزيز المكتسبات الحقوقية بالمملكة. وقال السيد العهدي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء إن المنظومة الحقوقية بالجهات الجنوبية تتسم بطابعها الحيوي من خلال العمل الذي تقوم به اللجان الجهوية لحقوق الانسان في إطار مهامها سواء تعلق الامر بالتربية على حقوق الانسان أو حمايتها . وأكد أن هذه اللجان "تشتغل في إطار مسؤول وانخراط ايجابي ومواطن" في مسار العمل الحقوقي الذي حقق فيه المغرب انجازات هامة تتجسد في المقتضيات التي يتضمنها دستور 2011 و عمل المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجانه الجهوية والمؤسسات الدستورية ، وما تباشره من أعمال في مجال تعزيز المكتسبات الحقوقية التي راكم من خلالها المغرب تجربة رائدة في المجال الحقوقي. وأشار السيد العهدي وهو أيضا، فاعل تربوي، إلى أهمية التربية الحقوقية والبعد التربوي والتثقيفي كجانب أساسي من حماية حقوق الانسان والنهوض بها وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة. وأبرز أن اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالجهات الجنوبية تولي اهتماما لهذا الجانب من خلال تنظيم دروس للتوعية وعروض تفاعلية لتعزيز الثقافة الحقوقية لدى المتعلمات والمتعلمين فضلا عن إثراء الفكر والحوار حول حقوق الانسان والديمقراطية . وأشار في سياق متصل الى ان أعضاء هذه اللجان يقومون أيضا بزيارات تفقدية ميدانية لفضاءات الداخليات ودور الطالبات والطلبة للوقوف عن كثب على وضعية الفئة المستهدفة تتوج بلقاءات تواصلية مباشرة مع المعنيين بالامر. ودعما لهذه الثقافة الحقوقية – يضيف العهدي– تشهد المؤسسات التعليمية بهذه الجهات ومنها جهة وادي الذهب لكويرة تجربة حقوقية رائدة تتمثل في إرساء المجالس التلاميذية التي يتم انتخابها في أجواء ديمقراطية سمتها النزاهة والشفافية وحرية التعبير والاختيار. وينضاف الى ذلك أعضاء نوادي المواطنة والتربية على حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية التي تتواصل معها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بشكل متواصل من خلال نقاش واضح وصريح وحوار هادف لترسيخ الثقافة الحقوقية. وأشار في هذا الصدد الى أن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد بصدد إنجاز مشروع إحداث صناديق يودع فيها التلاميذ والتلميذات شكاياتهم واقتراحاتهم يتكلف اعضاء اللجنة باستثمارها في جو من السرية وبنوع من المصداقية لمعالجة القضايا الحقوقية والتربوية المطروحة. واستغرب السيد العهدي من ادعاءات الطرف الاخر ومن يقف وراءه بوجود انتهاكات في مجال حقوق الانسان بالاقاليم الجنوبية ، متسائلا "اين الواقع الحقوقي بمخيمات تندوف من المبادرات الحقوقية التي تعرفها هذه الاقاليم؟ وكيف يتشدق خصوم الوحدة الترابية للمملكة بانتهاكات حقوق الانسان في بلادنا في الوقت الذي تكمم فيه الافواه بمخيمات تندوف وتصادر حريات المحتجزين وتنعدم ادنى الشروط التي تحفظ للانسان كرامته كانسان ؟". وقال إن المغرب قطع أشواطا هامة على درب الارتقاء بالمنظومة الحقوقية ، مذكرا في هذا السياق بأهمية القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا والقاضي بالتعامل الايجابي مع مختلف الشكايات والقضايا الحقوقية المقدمة من طرف لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان في اجل لا يتعدى ثلاثة أشهر على الأكثر ، وكذا مشروع إصلاح القضاء العسكري، مؤكدا أن هاتين الخطوتين الجديدتين في مسار العمل الحقوقي ستساهمان في تعزيز انخراط المملكة في مجال تأمين حقوق الانسان بالمملكة. وخلص الفاعل الحقوقي الى القول "إن الاقاليم الجنوبية تشهد جيلا جديدا من دينامية الانخراط في المنظومة الحقوقية بكل ما يقتضيه ذلك من جدية ومصداقية ، من خلال عمل لجانها الجهوية لحقوق الانسان ومن خلال المشاركة الفاعلة لأبنائها في مسيرة تنموية متواصلة تهم الإنسان والمجال.

http://www.menara.ma/ar/2014/04/02/1100393-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A.html

مزوار يطالب بان كيمون بوضع الاجراءات الحقوقية التي اتخذها المغرب بعين الاعتبار في تقريره لمجلس الأمن

مع اقتراب معالجة مجلس الأمن الدولي لملف الصحراء المغربية، بعث وزير الخارجية المغربي صلاح الدين مزوار أمس الثلاثاء برسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون يؤكد فيها وفاء المغرب بجميع التزاماته الحقوقية والسياسية المتعلقة بالنزاع، ودعا جبهة البوليساريو الى إظهار التزام مماثل.

وجاء في الرسالة التي لم تعممها وزارة الخارجية على جميع وسائل الاعلام بل فقط على وكالة المغرب العربي للأنباء، مطالبة صلاح الدين مزوار المسؤول الأممي الأول بضرورة اتخاذ بعين الاعتبار في التوصيات التي سيتضمنها تقريره المقبل الى مجلس الأمن الإجراءات التي اقدم عليها المغرب باحترام حقوق الإنسان خاصة في الصحراء.

وذكر الوزير بأن هذه ''الجهود المبذولة من قبل المغرب والرامية إلى تعزيز النهوض وحماية حقوق الإنسان فوق مجموع التراب الوطني تندرج في إطار مقاربة'' تحظى بدعم الملك محمد السادس واستشهد بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول النموذج الجديد للتنمية بالأقاليم الجنوبية الذي ''يجري تنفيذه'' على أرض الواقع، ''مرورا كذلك بمعايير الحكامة الجيدة المحلية، كما هي متضمنة في مبادرة الحكم الذاتي''.

تضيف رسالة الوزير ''في إطار الحرص الدائم على تعزيز دور وفعالية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أعلنت الحكومة في مارس الماضي عن قرارها التفاعل مع كل الشكايات المقدمة من قبل المجلس، خاصة تلك التي تأتي من لجنتي الداخلة والعيون، في أجل أقصاه 3 أشهر''، موضحا أنه سيتم تحديد نقاط اتصال في القطاعات الوزارية المعنية لتسهيل التفاعل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتسريع معالجة الشكايات.

ويحاول المغرب استباق قرار مجلس الأمن وتذكير الأمين العام بالإجراءات المغربية حتى تكون متضمنة في التقرير المقبل. وتأتي رسالة صلاح الدين مزوار بعد أكثر من عشرة رسائل وجهها زعيم البوليساريو محمد عبد العزيز الى بان كيمون منذ الصيف الماضي تحث على ضرورة تكليف قوات المينورسو بمراقبة حقوق الإنسان.

وتقوم الناشطة السياسية والحقوقية أميناتو حيدر منذ عشرة أيام بحملة مكثفة في واشنكن ونيويورك من أجل تكليف قوات المينورسو بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء.

ويجهل حتى الآن مضمون التقرير المقبل لبان كيمون الى مجلس الأمن، وسيعتمد التقرير على توصيات وملاحظات مبعوثه الشخصي، كريستوفر روس الذي قام بجولتين خلال الثلاثة أشهر الأخيرة الى الأطراف المعنية بنزاع الصحراء.

http://alifpost.com/%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9/%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B0

le Maroc a "honoré l'ensemble de ses engagements", aux autres parties de "démontrer un engagement qualitatif similaire"

Le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Salaheddine Mezouar, a, dans une lettre adressée au Secrétaire général de l'ONU Ban Ki-moon, souligné que le Maroc a "honoré l'ensemble de ses engagements" et pris des "mesures qui vont bien au-delà de celles recommandées" par le Conseil de sécurité des Nations Unies, appelant les autres parties à "démontrer un engagement qualitatif similaire".

Dans cette lettre qui a été distribuée également aux Quinze Etats membres du CS de l'ONU et qui sera publiée comme document officiel de l'Organe exécutif, et dont la MAP a obtenu copie mardi à New York, M. Mezouar a souligné que "depuis l'adoption de la résolution 2099 en avril dernier, le Maroc a honoré l'ensemble de ses engagements et pris des mesures qui vont bien au-delà de celles recommandées par cet Organe, notamment en matière des droits de l'Homme".

Le ministre a, dans ce sens, souligné dans cette lettre, à quelques semaines de la reconduction par le Conseil de sécurité du mandat de la MINURSO et de "l'impulsion à donner" au processus de recherche de solution politique au différend régional sur le Sahara", que le rapport du Secrétaire Général de l'ONU qui sera soumis prochainement au Conseil de Sécurité devra "dans son contenu, sa tonalité et ses recommandations tenir dûment compte des mesures prises" par le Royaume.

Ces "efforts soutenus du Maroc visant à renforcer la promotion et la protection des droits de l'Homme sur l'ensemble du Territoire national participent d'une démarche voulue et impulsée par Sa Majesté le Roi", a rappelé le ministre, énumérant les actions accomplies au cours de l'année écoulée, à savoir notamment, le rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental sur le nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud qui "commence à être opérationnalisé" sur le terrain "allant ainsi dans le sens des paramètres de bonne gouvernance locale tels que contenus dans l'Initiative d'autonomie".

De plus, a-t-il ajouté, et dans un "souci permanent de renforcement du rôle et de l'efficacité du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), le gouvernement a annoncé en mars dernier "sa décision de réagir à toutes les plaintes soumises par le CNDH, notamment celles émanant de ses deux commissions à Laâyoune et Dakhla dans un délai maximum de trois mois".

De même, a-t-il dit, des points focaux vont être identifiés dans les départements ministériels concernés afin de faciliter l'interaction du CNDH et accélérer l'examen des plaintes.

En ce qui concerne l'interaction avec les procédures spéciales, celle-ci s'est poursuivie puisque le Maroc a accueilli depuis avril dernier le Rapporteur Spécial sur la traite des personnes et le groupe de travail de détention arbitraire. Le Maroc a également annoncé qu'il est prêt à accueillir une nouvelle visite du Rapporteur Spécial de l'ONU chargé de la torture afin d'examiner les mesures prises dans ce domaine.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/le-maroc-honore-lensemble-de-ses-engagements-aux-autres-parties-de-demontrer-un

La fréquence des visites des procédures spéciales au Maroc constitue un "exemple sans précédent dans la région et dans les annales du Conseil des Droits de l'Homme", ajoutant que le Maroc présentera, par ailleurs, en mai prochain, un bilan de la mise en oeuvre des recommandations acceptées à l'occasion de l'Examen Périodique Universel de 2012.

Et d'annoncer le dépôt "imminent par le Maroc des instruments de ratification du Protocole facultatif à la Convention contre la torture (OPCAT).

Le ministre a également rappelé l'adoption par le Conseil de gouvernement et le Conseil des ministres d'un projet de loi sur les tribunaux militaires qui sera soumis au Parlement lors de la session d'avril, précisant qu'au terme de ce projet de loi "qui a pour objectif de renforcer l'indépendance de la justice et d'harmoniser le dispositif législatif national avec les traités et conventions internationaux relatifs aux Droits de l'Homme ratifiés par notre pays, plus aucun civil ne pourra être jugé par un tribunal militaire".

Le ministre a ainsi mis en avant les "efforts déployés par le Maroc et les initiatives qu'il a prises pour faire avancer ce processus politique mené sous l'égide des Nations Unies", précisant que c'est "dans cet esprit que mon pays a accueilli votre Envoyé personnel, Christopher Ross, durant les visites entreprises depuis avril 2013 en vue d'initier une "nouvelle approche" et dont les "efforts sont louables et méritoires et bénéficient du plein appui du Maroc". Toutefois, a-t-il tempéré, "leur aboutissement nécessite de la part des parties à faire preuve de réalisme et d'un esprit de compromis".

En effet, a-t-il dit, "l'essence de la démarche mise en oeuvre par l'Envoyé personnel doit s'appuyer sur la volonté politique de toutes les parties prenantes, de contribuer de façon constructive et responsable à sa réussite".

Le Maroc "l'a démontré en contribuant de façon significative et substantielle à la réussite de cette nouvelle démarche", appelant les autres parties à "démontrer un engagement qualitatif similaire".

Et de constater, à cet égard, que "l'appel du Conseil de sécurité, réitéré pourtant l'an passé, et demandant l'enregistrement des populations des camps de Tindouf n'a été suivi d'aucun effet. L'Algérie en tant qu'Etat hôte doit prendre ses responsabilités conformément au droit international", a insisté le ministre, pour qui le rapport du Secrétaire général qui sera présenté devant le CS de l'ONU tout comme la résolution de l'Organe exécutif "doivent prendre acte de l'absence de tout progrès à ce sujet".

Concernant le processus politique, M. Mezouar a souligné que le Maroc n'a cessé "de plaider pour que toutes les parties s'engagent de façon résolue dans un processus de négociation substantiel", précisant que "l'Initiative d'autonomie présentée par le Royaume qui est à l'origine du processus politique actuellement conduit sous vos auspices illustre la détermination du Maroc à s'inscrire scrupuleusement dans le cadre des paramètres fixés par le Conseil de sécurité en particulier la nécessité de faire preuve de flexibilité et d'esprit de compromis".

De ce fait, a-t-il poursuivi, "la volonté politique des parties et la sincérité de leur engagement doivent être mises à l'épreuve de la réalité et de leurs actions concrètes", soulignant que le rapport du Secrétaire Général de l'ONU qui sera soumis prochainement au Conseil de Sécurité devra "dans son contenu, sa tonalité et ses recommandations tenir dûment compte des mesures prises par le Maroc mais aussi créer toutes les conditions nécessaires à une intensification du processus politique conduite" par l'Envoyé personnel. En effet, a-t-il ajouté, "la réussite de ce processus politique, que le Maroc soutient pleinement, exige des conditions de sérénité mais aussi de pérennité pour que les efforts de votre Envoyé personnel puissent s'inscrire dans la durée".

Et de conclure que le Maroc "continuera de contribuer de façon constructive et responsable à la réussite de ce processus politique qui "exige un engagement similaire de toutes les parties à ce différend".

نقابة الصحافيين المغاربة تراسل رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان

فعبرت نقابة الصحافيين المغاربة ، عن اعتراضها على الأسلوب الذي من خلاله تم اقتراح الأسماء الممثلة للصحافيين المهنيين على مستوى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة – تطوان.

وأوضح الفرع الجهوي لنقابة الصحافيين المغاربة في رسالة موجهة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي ، الأمر في ظل تجاهل تام لمنظمة نقابية تمتد فروعها من طنجة إلى الداخلة (13 فرعا)، من بينها الفرع الذي نمثله ويضم أزيد من 60 منخرطا يمثلون مختلف المنابر الإعلامية، سواء المكتوبة أو الإلكترونية أو السمعية البصرية،

واعتبرت النقابة المنضوية تحت لواء الإتحاد المغربي للشغل، هذا التجاهل عملا ينافي مبدأ تكافؤ الفرص وتجاهلا غير مبرر للتمثيلية الواسعة التي يحظى بها فرعها بالجهة الشمالية.

والتمست الرسالة، من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، العمل على تصحيح هذا الوضع المعيب والمنافي لمبدأ الشفافية وإرجاع الأمور إلى نصابها.

من جهة أخرى، علم لدى مصدر نقابي أن نقابة الصحافيين المغاربة تعتزم في القادم من الأيام تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، للتنديد بإقصاء النقابة من تمثيلية اللجنة.

http://www.allpress.pro/lapresse/199757

عودة المغرب إلى مجلس حقوق الإنسان يعزز مكانته كمحاور يحظى بمصداقية وكبلد ملتزم بقضايا حقوق الإنسان (خبيرات)

أكدت مجموعة من المناضلات والخبيرات في مجال حقوق الإنسان ، أن عودة المغرب إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة باعتباره دولة عضوا ، يتيح له المزيد من وضوح الرؤية ، ويعزز مكانته كمحاور يحظى بمصداقية وكبلد ملتزم بقضايا حقوق الإنسان.

ففي جنيف ، حيث يوجد مقر الهيئة الأممية الرئيسية المكلفة بحماية حقوق الإنسان ، تم " تثمين العمل الهام والبناء الذي تقوم به المملكة بعيدا عن كل تلاعب وتسييس".

هذا بشكل عام هو مجمل ما أكدته رئيسة مركز الدراسات للديمقراطية الشعبية (سيديبو/?شيلي) جاكلين أندريا هرنانديز التي شاركت في الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان (من 03 الى 28 مارس المنصرم).

وأوضحت هرنانديز ، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء ، أن " المغرب يعتبر بلدا رائدا بالمنطقة في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يبرزه سجله الذي يجب الاعتراف به ويتم التصفيق له ". وقالت إنها " تشجع المغرب على مواصلة السير في هذا النهج الانفتاحي".

وأكدت هذه المناضلة الشيلية في مجال حقوق الإنسان أنها مستعدة للعمل للتعريف أكثر بالمغرب الجديد في أمريكا اللاتينية ، " حيث يبقى التقدم ، الحاصل فيه والذي لايمكن إنكاره ، غير معروف بالشكل الكافي للأسف ".

وتابعت أن هذا الجهد التواصلي " هو فرصة لمواجهة خصوم المملكة ، الذين يبذلون قصارى جهدهم لخداع دول المنطقة بشأن حقيقة الوضع في المغرب ، وخاصة في الصحراء "، معربة عن اعتقادها بأن المغرب في طريقه لتحقيق تقدم كبير ، وتحدوه إرادة حقيقية لوضع حد لمعاناة الصحراويين بتندوف .

وأكدت أن الأمر يتعلق بالعمل على " تمكين هؤلاء الصحراويين من العودة لبلدهم والعيش في سلام وجني ثمار التنمية والحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تم توفيرها لهم ".

ومن جهتها ، قالت المديرة التنفيذية للمركز الأوروبي للتنمية البشرية، السويدية كودرا ألهير، " لا أحد اليوم يخامره الشك في الخطوات الهامة التي قطعها المغرب في مجال حقوق الإنسان والعملية الديمقراطية ".

وتابعت هذه الخبيرة ذات الأصول العراقية ، أن الحكومة المغربية قوت سجلها في مجال حقوق الإنسان من خلال مبادرات استثنائية على المستوى العربي ، كما يتضح ذلك من خلال الإصلاح الأخير المتعلق بالقضاء العسكري ، ومعالجة الشكاوى المقدمة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** .

ووصفت ألهير ، هذا الإصلاح ، بالخطوة الهامة جدا على طريق الديمقراطية، وحقوق الإنسان وضمان مشاركة أفضل للمواطنين في مسلسل صنع القرار ، مشيدة في الوقت ذاته بقرار الحكومة التفاعل بشكل أفضل مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو النهج الذي يوفر – كما قالت – " مناخا اجتماعيا مفعوما بالكرامة و الاحترام المتبادل".

وأشارت هذه الخبيرة إلى أن هذا القرار يجعل الناس تعيش في مجال تسوده المساواة وسيادة القانون .

وأبرزت أنه في الوقت الذي ما تزال بعض دول المنطقة غارقة في الفوضى ومتضررة من الإرهاب ، فإن المغرب في المقابل " يواصل إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان".

وفي السياق ذاته، أكدت محرزية العبيدي نائبة رئيس المجلس الوطني التأسيسي بتونس ، أن " هذه الدينامية الإصلاحية تؤهل المملكة لكي تصبح صوت العالم العربي في منظومة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ، والذي يجسد حقبة جديدة فتحت في المنطقة "، مشيرة الى ان العرب " يعلقون أمالا عريضة على دور بلد كالمغرب داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، وذلك من أجل تقوية التزامنا بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافة ".

http://www.akhbarona.com/divers/71207.html

ادريس اليزمي: الحملة الوطنية التواصلية حول التوحد تروم تعبئة الرأي العام والفاعلين لصياغة سياسات تضمن الكرامة والمشاركة الكاملة لهؤلاء المواطنين

قال السيد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء بالرباط، إن الحملة الوطنية التواصلية حول التوحد، التي تشمل عدة أنشطة لإذكاء الوعي والتعريف والتكوين حول التوحد طيلة شهر أبريل الجاري، تهدف إلى تعبئة الرأي العام والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل صياغة سياسات وبرامج تضمن الكرامة والمشاركة الكاملة لهؤلاء المواطنين.

وأبرز السيد اليزمي، في لقاء مع الصحافة بمناسبة إطلاق تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب بدعم من المجلس وبتعاون مع منظمة جايسي الرباط والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب لهذه الحملة تحت شعار "أنا مختلف مثلك"، أن هذه الأخيرة تشمل عدة محطات تهم على الخصوص تنظيم تظاهرة رفع الأضواء الزرقاء (رمز التوحد) إعلانا للتضامن العام والتفاعل مع انشغالات الأسر وتطلعاتها لضمان كرامة أبنائها المعنيين بالتوحد.

كما تهم الحملة، يضيف السيد اليزمي، تنظيم القوافل الجهوية المخصصة لإذكاء الوعي محليا، واستغلال كافة المحطات والمنابر من أجل إذكاء الوعي بحقوق ذوي التوحد، ومناهضة القوالب النمطية التي تشكل مصدرا للإقصاء والتميز.

واعتبر، من جهة أخرى، أن "التوحد يعرف انتشارا عالميا ولا يقتصر على مجتمع معين، غير أن آثاره السلبية على حياة الأفراد تتفاقم وتزداد تعقيدا في الدول النامية"، مبرزا أن الوقائع والدراسات أثبتت أن الأشخاص ذوي التوحد الذين سنحت لهم الفرص للاستفادة من التشخيص المبكر والتكفل التربوي والتأهيل المبكر والفعال، تمكنوا من العيش باستقلالية والمشاركة الاجتماعية الكاملة.

من جهتها، قالت السيدة أمينة معاد رئيسة تحالف التوحد إن تبني مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بالنهوض وبحماية حقوق الإنسان لقضية التوحد (المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، يعتبر "يوما تاريخيا"، داعية إلى تناول إعاقة التوحد من زاوية "حقوق الإنسان وليس من أي زاوية أخرى".

وأبرزت السيدة معاد أن هذه المناسبة تعتبر فرصة للتأسيس لمنطلق جديد في التعاطي مع هذه الإعاقة، معتبرة أن اعتماد دستور 2011 لمناهضة والقضاء على كافة أشكال التمييز على أساس الإعاقة، شكل دفعة قوية لمسار الأسر التي يعاني أحد أبنائها من إعاقة التوحد.

من جانبه، أكد السيد محمد الخادري رئيس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب أن الإعاقة لا ينبغي أن تشكل سببا للتمييز والتهميش والإقصاء، مشيرا إلى أن الإعاقة قضية تهم الجميع، وليس قطاعا حكوميا بعينه.

واعتبر أن الأشخاص ذوي إعاقة التوحد لا يستفيدون من الإمكانيات الحالية بما فيه الكفاية، داعيا إلى تكوين مختصين في مجال التكفل بالأشخاص الذين يعانون من هذا النوع من الإعاقة وخاصة الأطفال منهم.

من جهته، قال السيد ياسين بوغابة ممثل منظمة جايسي الرباط إن هذا اللقاء يشكل فرصة حقيقية للتطرق لموضوع إعاقة التوحد، مشيرا إلى الأعمال التي تقوم بها المنظمة من أجل التحسيس والتوعية بضرورة الاهتمام بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد.

كما أبرز المجهودات التي تبذلها المنظمة منذ نحو ثلاث سنوات خاصة على مستوى تشجيع الشباب على القيام بأعمال إيجابية داخل المجتمع وبالخصوص تلك المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة.

وتم خلال هذا اللقاء التوقيع على اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمة جايسي الرباط.

يذكر أن منظمة الأمم المتحدة أقرت في 2008 الثاني من أبريل من كل السنة يوما عالميا للتحسيس بالتوحد. ويعد هذا اليوم مناسبة لإذكاء الوعي من أجل مناهضة كافة أشكال الجهل والإقصاء والتمييز تجاه الأشخاص المعنيين بهذه الإعاقة.

ويعد التوحد، الذي تقدر الدراسات نسب انتشاره بما يعادل ولادة من كل مائة، أحد الاضطرابات العصبية–النمائية التي تظهر أعراضها الأولى خلال الثلاث سنوات الأولى من عمر الطفل. و تشمل هذه الأعراض الاضطرابات في التفاعل الاجتماعي والتواصل اللفظي وغير اللفظي والاهتمامات المحصورة المصحوبة بالسلوكات النمطية.

http://www.akhbarona.com/divers/71269.html

مزوار" لـ"بان كي مون"المغرب اوفى بجميع التزاماته وعلى الأطراف الأخرى إظهار إلتزام مماثل"

أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، صلاح الدين مزوار، في رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أن المغرب "أوفى بجميع التزاماته" واتخذ "إجراءات أبعد من تلك التي أوصى بها" مجلس الأمن ، داعيا الأطراف الأخرى إلى "إظهار التزام مماثل".

وأبرز مزوار في هذه الرسالة، التي وزعت أيضا على الاعضاء ال15 بمجلس الأمن، والتي ستنشر كوثيقة رسمية لهذه الهيئة التنفيذية، أنه منذ "المصادقة على القرار 2099 في أبريل الماضي، أوفى المغرب بجميع التزاماته واتخذ إجراءات تذهب أبعد من تلك التي أوصت بها هذه الهيئة، خاصة في مجال حقوق الإنسان".

وفي هذا الصدد، أبرز الوزير في هذه الرسالة، قبل أسابيع من تجديد مجلس الأمن لمهمة بعثة المينورسو و"الدفعة المنتظرة" لمسلسل البحث عن حل سياسي للخلاف الإقليمي حول الصحراء، أنه يتعين على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة التي سيقدم قريبا إلى مجلس الأمن، أن "يأخذ، في مضمونه ولهجته وتوصياته، بعين الاعتبار الإجراءات التي اتخذتها" المملكة.

وذكر الوزير بأن هذه "الجهود المبذولة من قبل المغرب والرامية إلى تعزيز النهوض وحماية حقوق الإنسان فوق مجموع التراب الوطني تندرج في إطار مقاربة يدعمها الملك محمد السادس"، مشيرا في هذا الصدد إلى المبادرات التي تم اتخاذها خلال السنوات المنصرمة، ومن بينها على الخصوص، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول النموذج الجديد للتنمية بالأقاليم الجنوبية الذي "يجري تنفيذه" على أرض الواقع، "مرورا كذلك بمعايير الحكامة الجيدة المحلية، كما هي متضمنة في مبادرة الحكم الذاتي".

فضلا عن ذلك يضيف مزوار و"في إطار الحرص الدائم على تعزيز دور وفعالية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أعلنت الحكومة في مارس الماضي عن قرارها التفاعل مع كل الشكايات المقدمة من قبل المجلس، خاصة تلك التي تأتي من لجنتي الداخلة والعيون، في أجل أقصاه 3 أشهر"، موضحا أنه سيتم تحديد نقاط اتصال في القطاعات الوزارية المعنية لتسهيل التفاعل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتسريع معالجة الشكايات.

وأضاف أن الزيارات المتواترة للمكلفين بالمساطر الخاصة إلى المغرب تشكل "مثالا غير مسبوق بالمنطقة وفي تاريخ مجلس حقوق الإنسان"، مضيفا أن المغرب سيقدم، كذلك، في ماي المقبل، حصيلة تنفيذ التوصيات المقبولة بمناسبة المناقشات الدورية لسنة 2012.

وأعلن عن "قرب وضع المغرب لآليات المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب

وذكر الوزير بمصادقة مجلسي الحكومة والوزراء على مشروع قانون المحاكم العسكرية الذي سيعرض على البرلمان خلال دورة أبريل، مشيرا إلى أنه بموجب هذا القانون "الذي يهدف إلى تعزيز استقلالية القضاء وملاءمة الإطار التشريعي الوطني مع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها بلادنا، فلا يمكن محاكمة أي مدني من قبل محكمة عسكرية".

وشدد الوزير، في هذا الصدد، على أن "دعوة مجلس الأمن، التي جددها السنة الماضية، والمطالبة بتسجيل ساكنة مخيمات تندوف لم يكن لها أي أثر على الإطلاق. فالجزائر باعتبارها دولة محتضنة يجب أن تتحمل مسؤولياتها تماشيا مع القانون الدولي"، مؤكدا على أن تقرير الأمين العام الذي سيقدم أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة وقرار الهيئة التنفيذية "ينبغي أن يشير إلى غياب أي تقدم في هذه المسألة".

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D9%85%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%B1--%D9%84%D9%80-%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%88%D9%81%D9%89-%D8%A8%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%88%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D8%A5%D8%B8%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%AB%D9%84-/10435#.Uzv3UvldW_s

خريبكة: دورة تكوينية في موضوع "حقوق الإنسان والمقاربة المجالية" يومي 4 و5 أبريل

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة دورة تكوينية لفائدة المكلفين بإنفاذ القوانين في موضوع "حقوق الإنسان والمقاربة المجالية" يومي 04 و 05 أبريل 2014 بفندق فراح بخريبكة.

وتأتي هذه الدورة حسب بلاغ توصلت جريدة خريبكة ميديا بنسخة منه، لاتمام برنامج تكويني من أربع دورات لفائدة 40 مستفيدا من المكلفين بإنفاذ القوانين على صعيد جهة بني ملال خريبكة (القضاة-المحامون-رجال السلطة-الأمن -مفتشو الشغل-مسؤولي المؤسسات السجنية -أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة،المنتخبون والمنتخبات...) حيث كانت الدورة الأولى في موضوع "المواثيق والأليات الدولية لحقوق الإنسان"، والدورة الثانية في موضوع "التدبير الإيجابي للنزاعات"، والتالثة في موضوع "مقاربة النوع".

وأفاد البلاغ أن تنظيم هذا التكوين يأتي بناء على الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر في 25 ربيع الأول 1432 (فاتح مارس2011)، المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ونظامه الداخلي، وفي إطار تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي، وفي إطار تعزيز سبل التعاون المشترك مع مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط.

http://www.khouribgamedia.com/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84/

محمد لمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرديؤكد:

3/3032

الانجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان مهمة جدا في مساره الحقوقي والديمقراطي

قال محمد لمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد إن " الانجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الانسان مهمة جدا في مساره الحقوقي والديمقراطي ". وابرز السملالي ، في تصريح لوكالة المغرب العربي للانباء ، ان المغرب عرف تطورات جد مهمة في مجال حقوق الانسان عبر مسار يمتد على مدى عدة سنوات تم خلاله انشاء هيئة الانصاف والمصالحة التي "قامت بعمل كبير لوضع قطيعة مع تجاوزات الماضي وبنيت من خلالها اسس جديدة لحقوق الانسان وتوجهات جديدة للحكومة المغربية في هذا الخصوص". واضاف انه تم عبر هذا المسار تطوير العمل الحقوقي بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي يعمل الان من اجل النهوض بحقوق الانسان وحمايتها بشكل اكثر مهنية واكثر تطورا وايجابية من السابق. وتابع انه كما تسارعت الاحداث تسارعت ايضا التطورات الايجابية في المجال الحقوقي ، ومن ذلك التقارير العديدة التي أشتغل عليها المجلس الوطني لحقوق الانسان فيما يخص وضعية السجون والمستشفيات والطفولة وكذا وضعية حقوق الانسان بصفة عامة. وقال ان التطور الكبير في المجال الحقوقي الذي سجل،مؤخرا تمثل في قرار الحكومة القاضي بالتفاعل السريع والتجاوب الفعال مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، وفي مشروع اصلاح قانون القضاء العسكري ووقف متابعة ومحاكمة المدنيين أمام المحكمة العسكرية التي اصبحت خاصة بالعسكريين. واعتبر ان هذه الخطوات الجديدة في المسار الحقوقي "ايجابية وتشكل نقلة نوعية في مسار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، وهي تطورات لا تحصل الا في الدول الديمقراطية الكبيرة ، وتسير في الاتجاه الذي اراده صاحب الجلالة الملك محمد السادس للنهوض بثقافة حقوق الانسان وحمايتها وهو ما تعمل عليه كل اللجان الجهوية وفقا لتوجهات المجلس الوطني لحقوق الانسان " . وقال ان "من المواضيع الكبرى التي تهتم بها التكوين في مجال حقوق الانسان من خلال عدد من الدورات التكوينية "، مبرزا ان كل لجنة من اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالاقاليم الجنوبية تقوم بوضع برامج تخص تكوين اعضاء اللجان وكل الفاعلين الحقوقيين الموجودين بنفوذ ترابها بهدف ترسيخ ثقافة حقوق الانسان والنهوض بها . كما تعمل هذه اللجان في اطار المهام الموكولة لها بنشر ثقافة حقوق الانسان من خلال برامج تتوجه الى مختلف شرائح المجتمع وفعاليات المجتمع المدني وبعض القطاعات كالصحة والتعليم ، وتهم ايضا قضايا متعددة كموضوع الهجرة وعددا من القضايا التي تتطلب توعية وتحسيسا في المجال الحقوقي. وابرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد ان اللجنة تلقت عشرات الشكايات التي تهم قضايا متعددة ، منها شكايات تتعلق وفقا لمقدميها بانتهاكات الماضي واخرى تهم قضايا مهنية وشكايات متنوعة اجتماعية .

واشار الى انه تمت الاستجابة لبعض من هذه الشكايات معربا عن الامل في ان تتم الاستجابة للشكايات المتبقية خصوصا بعد قرار الحكومة الاخير القاضي بالتفاعل الايجابي مع مختلف الشكايات والاقتراحات المقدمة من المجلس الوطني لحقوق الانسان في اجل لا يتعدى على الاكثر ثلاثة اشهر. وعلى صعيد آخر وصف السملالي ادعاءات الجانب الاخر بوجود انتهاكات لحقوق الانسان بالاقاليم الجنوبية،ب "غير الواقعية" بحيث" لم تسجل لحد الان اي تجاوزات بالشكل الذي يدعيه الخصوم ". وقال "تكون احيانا بعض الاحتجاجات والمظاهرات والمطالب، وهي كلها مطالب اجتماعية اكثر مما هي سياسية ، وقد تكون هناك احيانا احتكاكات ومشادات وعنف في تفريق المظاهرات كما يحدث في مختلف دول العالم ، وهي كلها امور يتم التعامل معها في اطار القانون اذا كانت هناك تجاوزات سواء من قبل المتظاهرين او القوات العمومية".

ومن جهتها قالت الكتناوي فاعلة جمعوية وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة اوسرد ان المملكة المغربية قطعت اشواطا كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان ، من خلال إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعتبر مؤسسة دستورية ولجانه الجهوية . وذكرت بما لقيته اعمال هذه المؤسسة ولجانها الجهوية وخاصة بالاقاليم الجنوبية من تنويه على الصعيدين الوطني والدولي لما تتميز به من مصداقية وشفافية وتعامل إيجابي مع مختلف الملفات والقضايا. كما ذكرت الصغرى الكتناوي في تصريح مماثل بالمسار الحقوقي الذي شهده المغرب مبرزة ان مشروع القانون الخاص بإصلاح القضاء العسكري يندرج ضمن مسلسل تأهيل المنظومة القضائية في المغرب، بما يتيح إمكانية تحقيق انسجام التشريع مع مقتضيات الدستور الجديد لسنة 2011، خصوصا ما يتعلق بحماية حقوق المتقاضين، واستقلالية القضاء وضمان المحاكمة العادلة وملاءمة القوانين المغربية مع الالتزامات الدولية للمملكة . وقالت ان ذلك "يبرز بوضوح التزام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بحماية حقوق الإنسان وتكريس ثقافة احترام هذه الحقوق بكل أبعادها، كواحد من روافد تعزيز المسلسل الديمقراطي الذي انخرطت فيه المملكة بشكل لا رجعة فيه". وقالت إن هذا المشروع، يعد لبنة جديدة ضمن سلسلة الإصلاحات الجوهرية التي انخرط فيها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة وبإشراف شخصي من جلالته، بغية تعميق دولة الحق والقانون التي وضعها جلالته ضمن أولوياته منذ اعتلائه العرش لمواكبة أوراش الإصلاح الأخرى، خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها. وأوضحت ان كل هذه الأوراش الاصلاحية تهدف إلى الرفع من مستوى المواطن المغربي وتأهيله لمواجهة التحديات المتعددة والتطورات المتسارعة التي يعرفها المجتمع الدولي في الوقت الراهن وأشارت إلى أن القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا بالتعامل الايجابي مع مختلف الشكايات والقضايا الحقوقية المقدمة من طرف لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان سابقة في مجال حقوق الإنسان ونموذجا يكرس سير المملكة المغربية قدما بالملف الحقوقي إلى أرقى درجات الديموقراطية ، في ظل دولة الحق والقانون .

صورة من الجو لأكبر علم مغربي بمدينة الداخلة

التزام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بحماية حقوق الإنسان وتكريس ثقافة احترام هذه الحقوق بكل أبعادها كواحد من روافد تعزيز المسلسل الديمقراطي

المغرب والهند مدعوان لتوسيع تعاونهما الاقتصادي ورفعه الى مستوى علاقاتهما السياسية المتميزة

AL BAYANE

Provinces du Sud

Le Maroc a mis en place des mécanismes forts et efficaces pour la promotion des droits de l'Homme

Le Maroc a mis en place, durant les dernières années, des mécanismes "forts et efficaces" pour la promotion des droits de l'Homme dans toutes les régions, y compris les provinces du Sud, a affirmé l'universitaire Ahmed Mofid.Ces mécanismes ont contribué, outre la consolidation des droits de l'Homme, à l'amélioration et au raffermissement des droits politiques, économiques et sociaux des habitants de toutes les régions du Royaume, a ajouté M. Mofid, enseignant du droit constitutionnel et des sciences politiques à la faculté de droit de Fès.

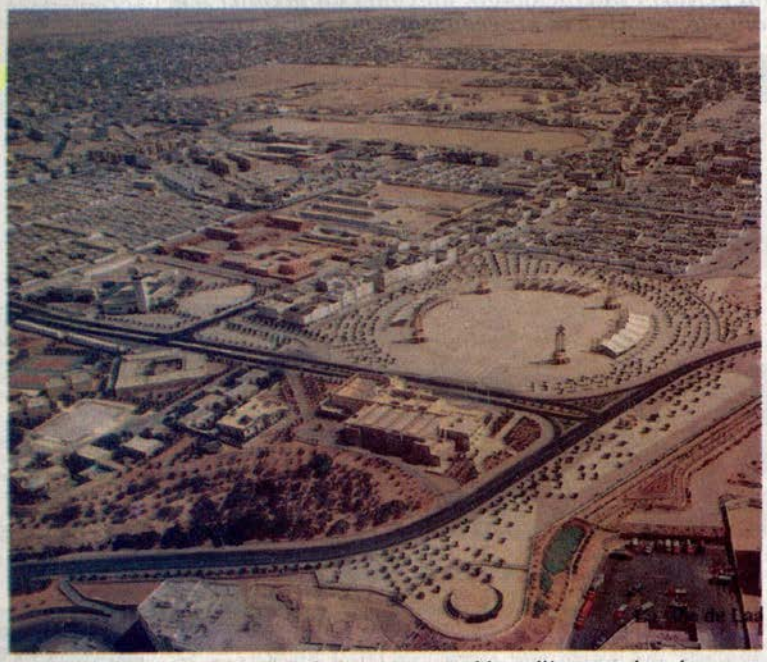

Dans un entretien avec la MAP, il a insisté sur le rôle pionnier joué par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales dans la promotion des droits de l'Homme et leur protection dans les provinces du Sud, à travers notamment le suivi et la surveillance de la situation des droits de l'Homme et l'élaboration des rapports et études relatifs à ce sujet, en plus de l'examen et la présentation des doléances et plaintes aux autorités compétentes.

Pour assurer la consécration des garanties relatives à la protection des droits de l'Homme et la dynamisation du rôle des institutions et des mécanismes concernés par la promotion des droits de l'Homme, l'universitaire a indiqué que le gouvernement s'est engagé à interagir de manière positive et efficace avec les plaintes reçues du CNDH, notamment dans les provinces du Sud.

Il a relevé qu'en plus de ces mesures, le Maroc a développé sa coopération et ses relations avec les mécanismes et les institutions de l'ONU chargés des droits de l'Homme, en autorisant les visites régulières des rapporteurs et des délégations de l'ONU aussi bien dans les provinces du Sud que dans toutes les autres régions du Royaume, en facilitant leurs missions et en leur permettant de rencontrer les personnes de leur choix, en vue de l élaboration de leurs rapports dans des conditions d'indépendance et de neutralité totales, se félicitant également du traitement positif réservé par les autorités publiques marocaines aux rapports rédigés par ces missions, à ceux présentés par le CNDH et le Conseil des droits de l'homme de l'ONU suite à l'Examen périodique universel (UPE).

Il a passé en revue à ce propos les visites régulières effectuées dans les provinces du Sud par des délégations parlementaires et des organisations des droits de l'Homme marocaines et étrangères qui ont été unanimes à souligner l'évolution remarquable et qualitative des droits de l'Homme dans ces régions.

En reconnaissance des efforts fournis par le Maroc pour la promotion des droits dd l'Homme, a-t-il dit, le Maroc a été élu membre du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU et plusieurs acteurs marocains ont été élus, à leur tour, membres de groupes de travail chargés des droits de l'Homme au niveau international.

M. Mofid a fait observer que parallèlement à cette évolution positive de la situation des droits de l'Homme au Maroc, particulièrement dans les provinces du Sud, les citoyens marocains séquestrés dans les camps de Tindouf continuent de payer le prix très fort des violations systématiques des droits de l'Homme par les milices du "Polisario" et des autorités de tutelle algériennes qui se chargent de la répression de toutes les voix libres qui réclament la levée du siège imposé à ces personnes désarmées ou expriment leur adhésion à la proposition d'autonome présentée par le Maroc.

Il a souligné que le Maroc dispose désormais, grâce à ces efforts menés sous la conduite de SM le Roi Mohammed VI, de tous les mécanismes juridiques et législatifs à même de garantir le respect et la protection des droits de l'Homme et de prévenir toute atteinte à ces droits dans toutes les régions du Royaume.

Ce chercheur a passé en revue dans ce cadre les réformes "stratégiques et structurelles" menées au Maroc ces dernières années dans le domaine juridique, à travers notamment la révision de la Constitution qui accorde plusieurs garanties concernant le respect des libertés fondamentales et qui prévoit la mise en place de plusieurs institutions de gouvernance dans le domaine des droits de l'Homme.

Ces réformes ont également porté sur le renforcement des garanties du procès équitable et la promotion des droits de l'Homme dont la réforme de la justice militaire et l'interdiction du jugement des civils devant des tribunaux militaires, a-t-il expliqué.

M. Mofid a souligné que l'ensemble de ces mécanismes et cet important arsenal de réformes juridiques et législatives sont à même de garantir le respect et le raffermissement des droits de l'Homme dans toutes les régions du Maroc, notamment dans les provinces du Sud, mettant en relief l'apport du CNDH et de ses commissions régionales, de l'Institution du Médiateur et des organisations de la société civile.

Conseil national des droits de l'Homme

AL BAYANE

CNDH 1193613

Les allégations du polisario sur la situation des droits de l'Homme dans les provinces du sud sont absurdes

Les allégations du «polisario» sur la situation des droits de l'Homme dans les provinces du sud du Maroc sont absurdes, a indiqué Abdellah Lahnouni, membre du Conseil royal consultatif des affaires sahariennes et de la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Dakhla-Aousserd, soulignant les grandes avancées enregistrées par le Royaume en matière de promotion des droits humains. «Pour nous, habitants de la région qui contribuent à son développement, les allégations du polisario sur la situation des droits de l'Homme dans les provinces du sud sont absurdes», a affirmé M. Lahnouni dans une déclaration à la MAP. Soulignant que le chantier de protection des droits de l'Homme au Maroc a atteint des étapes avancées grâce à la mise en oeuvre de plusieurs dispositions de la constitution 2011, il a mis en avant le rôle du conseil national des droits de l'Homme et des CRDH comme institutions instaurées dans une logique de politique de proximité et d'action réaliste au niveau de la relation entre le citoyen et l'administration. Les CRDH ont une mission de médiation ayant pour objectif de rapprocher le citoyen de l'administration quand il s'agit d'abus ou d'aberrations , a-t-il indiqué, ajoutant que les CRDH existent dans toutes les régions des provinces du sud du Maroc pour recevoir les plaintes et faire le nécessaire, ce qui infirme les allégations véhiculées par l'autre partie. «Le processus engagé par le Maroc en matière des droits de l'Homme et de la modernité avance à grands pas», a-t-il dit, observant que «les autres, dépossédés des arguments valables pour justifier leurs positions, s'abattent sur le dossier des droits de l'Homme». «Il ne faut pas politiser la question des droits de l'Homme, car il s'agit d'une cause noble qui touche les relations humaines au quotidien», a indiqué M. Lahnouni, ajoutant que le Royaume est engagé dans un processus clair visant la consolidation de l'Etat de droit.

Conseil national des droits de l'Homme

Les personnes handicapées, parent pauvre des politiques publiques. Le projet de loi 62-09

Ils représentent environ 5% de la population marocaine. A ce titre, les personnes en situation de handicap sont exclues de toute activité sociale et peuvent vivre des frustrations, des sentiments de rejet, d'isolement et d'incompréhension. Pourtant, ils ne cessent de clamer haut et fort qu'ils sont des «citoyens à part entière» et non des «personnes à part» et qu'en œuvrant pour une société inclusive, il y va du bien-être de tous. Au Maroc, la situation des handicapés est loin d'être rassurante. C'est le moins qu'on puisse dire. Certes, le tissu associatif est très actif mais les résultats se font attendre du côté des pouvoirs publics notamment sur le plan législatif. Le texte de loi 62-09 relatif au renforcement des droits des personnes en situation de handicap demeure au stade de projet et peine à voir le jour.

Comme le soulignent les observateurs de manière générale, les textes juridiques relatifs aux personnes en situation de handicap, en vigueur au Maroc, bien qu'ils constituent une petite avancée pour les prises en compte des revendications et droits de ces personnes, restent, néanmoins, marqués par une approche médicale et caritative et leur application s'est confrontée à des problèmes «techniques » et juridiques. Le cadre législatif actuel est constitué de lois spéciales qui ne sont pas en adéquation avec les nouvelles approches et avec le droit international. Une idée relayée par le Conseil économique et environnemental qui, dans un rapport établi en 2010, démontre les nombreuses lacunes qui entachent l'arsenal juridique en la matière et la nécessité de le réformer. Il a évoqué notamment le Projet de loi 62-09, initié par le gouvernement pour renforcer les droits des personnes en situation de handicap et son ajournement décidé lors du Conseil de gouvernement en mars 2010. Depuis, le texte de loi dort dans les tiroirs du Secrétariat général du gouvernement. Le CESE recommande vivement d'activer son adoption pour être en conformité avec la Convention internationale dans ce domaine et rendre effectives les dispositions de la Constitution. Il recommande également de désigner des instances chargées de mettre en œuvre les politiques et les programmes relatifs au handicap, d'adopter une approche fondée sur le droit, de mettre en place des mesures appropriées pour lutter contre les agissements discriminatoires et de réorienter la stratégie de prévention du handicap 2009/15 en se basant sur des indicateurs pertinents. Le CNDH abonde dans le même sens en indiquant que le gouvernement est appelé à mettre en place une véritable stratégie nationale, en concertation avec les associations et personnes en situation de handicap, pour la promotion et le suivi de la mise en œuvre de l'intégration de cette composante de la société dans les politiques publiques.

Des appels fort insistants mais qui tombent malheureusement dans l'oreille d'un sourd. Pourtant, les risques encourus sont de taille. En effet, en n'érigeant pas les droits des personnes en situation de handicap en chantier prioritaire, le Maroc va hypothéquer sérieusement ses chances de pouvoir réaliser les Objectifs du millénaire dont la date butoir est prévue pour 2015, c'est-à-dire dans quelques mois.

Droits de l'Homme dans les provinces du Sud

Les allégations du «polisario» sont absurdes

«Les allégations du «polisario» sur la situation des droits de l'Homme dans les provinces du Sud sont absurdes», Abdellah Lahnouni, membre du Corcas et de la CRDH de Dakhla-Aousserd

Les allégations du «polisario» sur la situation des droits de l'Homme dans les provinces du sud du Maroc sont absurdes, a indiqué Abdellah Lahnouni, membre du Conseil royal consultatif des affaires sahariennes et de la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Dakhla-Aousserd, soulignant les grandes avancées enregistrées par le Royaume en matière de promotion des droits humains.

«Pour nous, habitants de la région qui contribuent à son développement, les allégations du polisario sur la situation des droits de l'Homme dans les provinces du Sud sont absurdes», a affirmé Lahnouni dans une déclaration à la MAP.

Soulignant que le chantier de protection des droits de l'Homme au Maroc a atteint des étapes avancées grâce à la mise en œuvre de plusieurs dispositions de la constitution 2011, il a mis en avant le rôle du Conseil national des droits de l'Homme et des CRDH comme institutions instaurées dans une logique de politique de proximité et d'action réaliste au niveau de la relation entre le citoyen et l'administration.

Les CRDH ont une mission de médiation ayant pour objectif de rapprocher le citoyen de l'administration quand il s'agit d'abus ou d'aberrations, a-t-il indiqué, ajoutant que les CRDH existent dans toutes les régions des provinces du sud du Maroc pour recevoir les plaintes et faire le nécessaire, ce qui infirme les allégations véhiculées par l'autre partie.

«Le processus engagé par le Maroc en matière des droits de l'Homme et de la modernité avance à grands pas», a-t-il dit, observant que «les autres, dépossédés des arguments valables pour justifier leurs positions, s'abattent sur le dossier des droits de l'Homme».

«Il ne faut pas politiser la question des droits de l'Homme, car il s'agit d'une cause noble qui touche les relations humaines au quotidien», a indiqué Lahnouni, ajoutant que le Royaume est engagé dans un processus clair visant la consolidation de l'Etat de droit.

http://www.lematin.ma/express/2014/droits-de-l-homme-dans-les-provinces-du-sud_les-allegations-du--polisario--sont-absurdes/199700.html

Le Corcas est opposé à l'élargissement des compétences de la Minurso

Le respect des droits de l'homme dans les provinces du sud est une question de souveraineté qui se règle au sein de l'Etat des institutions de l'Etat

Le Conseil Royal Consultatif des Affaires Sahariennes estime que la revendication faite par le Polisario sur l'élargissement des compétences de la Minurso au contrôle des droits de l'homme dans les provinces du sud, est une proposition non pertinente.

Le Corcas indique que le Royaume du Maroc considère qu'il s'agit d'une " question de souveraineté" qui est assurée par ses institutions qui agissent dans le domaine des droits de l'homme et qui en assurent la défense et le respect dans la région du Sahara.

Moulay Ahmed Mghizlat, le représentant du Corcas a ajouté, lors d'une conférence de presse à Genève avec l'agence de presse "EFE", le 26 mars dernier, en marge de sa participation au sein de la délégation marocaine à la 25ième session du Conseil des droits de l'homme, que le Corcas est opposé à l'élargissement des compétences de la Minurso aux questions des droits de l'Homme dans la région du Sahara, sur la base de l'obligation qu'a cette mission de l'ONU de respecter le mandat qui est à l'origine de sa mise en place.

M. Mghizlat a expliqué que le mandat de la Minurso "a été fixé au moment de sa création en deux missions : l'identification des citoyens sahraouis et le contrôle du cessez le feu", ainsi, "il n'existe aucune raison pour en élargir la compétence".

Pour sa part, l'autre représentante du Corcas, Saadani Maouelainine, a rappelé que le Maroc dispose du Conseil National des Droits de l'Homme, qui supervise par le biais de ses trois antennes dans la région du Sahara, dans les provinces de Laâyoune, Dakhla et Guelimim-Smara, le contrôle du respect des droits de l'Homme, ce qui signifie qu'il "n'y a aucun besoin pour une institution supplémentaire pour assurer cette mission" dans la région du Sahara.

Saadani Maouelainine a ajouté, lors de déclarations rapportées par des médias espagnols, que les antennes du CNDH au Sahara dans la région du Sahara disposent de "plus de 30 personnes dont l'unique mission est de garantir les droits humains. Elles visitent les prisons, étudient les plaintes et font des propositions pour améliorer le respect des droits humains".

Concernant les autres aspects du débat sur l'élargissement des compétences de la Minurso, insiste sur le fait que c'est là "une question de souveraineté", ajoutant que "cette discussion sera terminée quand on aura accepté une solution au Sahara occidental fondée sur l'octroi de l'autonomie à la région".

L'agence "EFE", a indiqué dans sa dépêche reprise par de nombreux médias espagnols, que le Conseil Royal Consultatif des Affaires Sahariennes, considère que l'autonomie est l'unique voie "sérieuse et crédible", après le gel qu'a connu le conflit pendant la dernière décennie, après l'échec de la mission des Nations Unies pour l'organisation du referendum en 1992.

http://www.corcas.com/Default.aspx?tabid=738&ctl=Details&mid=1483&ItemID=18572

Mezouar à Ban Ki-moon: le Maroc a "honoré l'ensemble de ses engagements", aux autres parties de "démontrer un engagement qualitatif similaire"

New York (Nations Unies) – Le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Salaheddine Mezouar, a, dans une lettre adressée au Secrétaire général de l'ONU Ban Ki-moon, souligné que le Maroc a "honoré l'ensemble de ses engagements" et pris des "mesures qui vont bien au-delà de celles recommandées" par le Conseil de sécurité des Nations Unies, appelant les autres parties à "démontrer un engagement qualitatif similaire".

Dans cette lettre qui a été distribuée également aux Quinze Etats membres du CS de l'ONU et qui sera publiée comme document officiel de l'Organe exécutif, et dont la MAP a obtenu copie mardi à New York, M. Mezouar a souligné que "depuis l'adoption de la résolution 2099 en avril dernier, le Maroc a honoré l'ensemble de ses engagements et pris des mesures qui vont bien au-delà de celles recommandées par cet Organe, notamment en matière des droits de l'Homme".

Le ministre a, dans ce sens, souligné dans cette lettre, à quelques semaines de la reconduction par le Conseil de sécurité du mandat de la MINURSO et de "l'impulsion à donner" au processus de recherche de solution politique au différend régional sur le Sahara", que le rapport du Secrétaire Général de l'ONU qui sera soumis prochainement au Conseil de Sécurité devra "dans son contenu, sa tonalité et ses recommandations tenir dûment compte des mesures prises" par le Royaume.

Ces "efforts soutenus du Maroc visant à renforcer la promotion et la protection des droits de l'Homme sur l'ensemble du Territoire national participent d'une démarche voulue et impulsée par Sa Majesté le Roi", a rappelé le ministre, énumérant les actions accomplies au cours de l'année écoulée, à savoir notamment, le rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental sur le nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud qui "commence à être opérationnalisé" sur le terrain "allant ainsi dans le sens des paramètres de bonne gouvernance locale tels que contenus dans l'Initiative d'autonomie".

De plus, a-t-il ajouté, et dans un "souci permanent de renforcement du rôle et de l'efficacité du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), le gouvernement a annoncé en mars dernier "sa décision de réagir à toutes les plaintes soumises par le CNDH, notamment celles émanant de ses deux commissions à Laâyoune et Dakhla dans un délai maximum de trois mois".

http://www.mapexpress.ma/actualite/mezouar-a-ban-ki-moon-le-maroc-a-honore-lensemble-de-ses-engagements-aux-autres-parties-de-demontrer-un-engagement-qualitatif-similaire/

le Maroc a "honoré l'ensemble de ses engagements", aux autres parties de "démontrer un engagement qualitatif similaire"

Le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Salaheddine Mezouar, a, dans une lettre adressée au Secrétaire général de l'ONU Ban Ki-moon, souligné que le Maroc a "honoré l'ensemble de ses engagements" et pris des "mesures qui vont bien au-delà de celles recommandées" par le Conseil de sécurité des Nations Unies, appelant les autres parties à "démontrer un engagement qualitatif similaire".

Dans cette lettre qui a été distribuée également aux Quinze Etats membres du CS de l'ONU et qui sera publiée comme document officiel de l'Organe exécutif, et dont la MAP a obtenu copie mardi à New York, M. Mezouar a souligné que "depuis l'adoption de la résolution 2099 en avril dernier, le Maroc a honoré l'ensemble de ses engagements et pris des mesures qui vont bien au-delà de celles recommandées par cet Organe, notamment en matière des droits de l'Homme".

Le ministre a, dans ce sens, souligné dans cette lettre, à quelques semaines de la reconduction par le Conseil de sécurité du mandat de la MINURSO et de "l'impulsion à donner" au processus de recherche de solution politique au différend régional sur le Sahara", que le rapport du Secrétaire Général de l'ONU qui sera soumis prochainement au Conseil de Sécurité devra "dans son contenu, sa tonalité et ses recommandations tenir dûment compte des mesures prises" par le Royaume.

Ces "efforts soutenus du Maroc visant à renforcer la promotion et la protection des droits de l'Homme sur l'ensemble du Territoire national participent d'une démarche voulue et impulsée par Sa Majesté le Roi", a rappelé le ministre, énumérant les actions accomplies au cours de l'année écoulée, à savoir notamment, le rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental sur le nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud qui "commence à être opérationnalisé" sur le terrain "allant ainsi dans le sens des paramètres de bonne gouvernance locale tels que contenus dans l'Initiative d'autonomie".

De plus, a-t-il ajouté, et dans un "souci permanent de renforcement du rôle et de l'efficacité du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), le gouvernement a annoncé en mars dernier "sa décision de réagir à toutes les plaintes soumises par le CNDH, notamment celles émanant de ses deux commissions à Laâyoune et Dakhla dans un délai maximum de trois mois".

De même, a-t-il dit, des points focaux vont être identifiés dans les départements ministériels concernés afin de faciliter l'interaction du CNDH et accélérer l'examen des plaintes.

En ce qui concerne l'interaction avec les procédures spéciales, celle-ci s'est poursuivie puisque le Maroc a accueilli depuis avril dernier le Rapporteur Spécial sur la traite des personnes et le groupe de travail de détention arbitraire. Le Maroc a également annoncé qu'il est prêt à accueillir une nouvelle visite du Rapporteur Spécial de l'ONU chargé de la torture afin d'examiner les mesures prises dans ce domaine.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/le-maroc-honore-lensemble-de-ses-engagements-aux-autres-parties-de-demontrer-un

La fréquence des visites des procédures spéciales au Maroc constitue un "exemple sans précédent dans la région et dans les annales du Conseil des Droits de l'Homme", ajoutant que le Maroc présentera, par ailleurs, en mai prochain, un bilan de la mise en oeuvre des recommandations acceptées à l'occasion de l'Examen Périodique Universel de 2012.

Et d'annoncer le dépôt "imminent par le Maroc des instruments de ratification du Protocole facultatif à la Convention contre la torture (OPCAT).

Le ministre a également rappelé l'adoption par le Conseil de gouvernement et le Conseil des ministres d'un projet de loi sur les tribunaux militaires qui sera soumis au Parlement lors de la session d'avril, précisant qu'au terme de ce projet de loi "qui a pour objectif de renforcer l'indépendance de la justice et d'harmoniser le dispositif législatif national avec les traités et conventions internationaux relatifs aux Droits de l'Homme ratifiés par notre pays, plus aucun civil ne pourra être jugé par un tribunal militaire".

Le ministre a ainsi mis en avant les "efforts déployés par le Maroc et les initiatives qu'il a prises pour faire avancer ce processus politique mené sous l'égide des Nations Unies", précisant que c'est "dans cet esprit que mon pays a accueilli votre Envoyé personnel, Christopher Ross, durant les visites entreprises depuis avril 2013 en vue d'initier une "nouvelle approche" et dont les "efforts sont louables et méritoires et bénéficient du plein appui du Maroc". Toutefois, a-t-il tempéré, "leur aboutissement nécessite de la part des parties à faire preuve de réalisme et d'un esprit de compromis".

En effet, a-t-il dit, "l'essence de la démarche mise en oeuvre par l'Envoyé personnel doit s'appuyer sur la volonté politique de toutes les parties prenantes, de contribuer de façon constructive et responsable à sa réussite".

Le Maroc "l'a démontré en contribuant de façon significative et substantielle à la réussite de cette nouvelle démarche", appelant les autres parties à "démontrer un engagement qualitatif similaire".

Et de constater, à cet égard, que "l'appel du Conseil de sécurité, réitéré pourtant l'an passé, et demandant l'enregistrement des populations des camps de Tindouf n'a été suivi d'aucun effet. L'Algérie en tant qu'Etat hôte doit prendre ses responsabilités conformément au droit international", a insisté le ministre, pour qui le rapport du Secrétaire général qui sera présenté devant le CS de l'ONU tout comme la résolution de l'Organe exécutif "doivent prendre acte de l'absence de tout progrès à ce sujet".

Concernant le processus politique, M. Mezouar a souligné que le Maroc n'a cessé "de plaider pour que toutes les parties s'engagent de façon résolue dans un processus de négociation substantiel", précisant que "l'Initiative d'autonomie présentée par le Royaume qui est à l'origine du processus politique actuellement conduit sous vos auspices illustre la détermination du Maroc à s'inscrire scrupuleusement dans le cadre des paramètres fixés par le Conseil de sécurité en particulier la nécessité de faire preuve de flexibilité et d'esprit de compromis".

De ce fait, a-t-il poursuivi, "la volonté politique des parties et la sincérité de leur engagement doivent être mises à l'épreuve de la réalité et de leurs actions concrètes", soulignant que le rapport du Secrétaire Général de l'ONU qui sera soumis prochainement au Conseil de Sécurité devra "dans son contenu, sa tonalité et ses recommandations tenir dûment compte des mesures prises par le Maroc mais aussi créer toutes les conditions nécessaires à une intensification du processus politique conduite" par l'Envoyé personnel. En effet, a-t-il ajouté, "la réussite de ce processus politique, que le Maroc soutient pleinement, exige des conditions de sérénité mais aussi de pérennité pour que les efforts de votre Envoyé personnel puissent s'inscrire dans la durée".

Et de conclure que le Maroc "continuera de contribuer de façon constructive et responsable à la réussite de ce processus politique qui "exige un engagement similaire de toutes les parties à ce différend".

La décision du gouvernement d'interagir rapidement avec les propositions du CNDH, un pas qualitatif vers la consolidation des droits de l'Homme (acteur associatif)

Guelmim, 01 avr. 2014 (MAP) - La décision du gouvernement d'interagir rapidement et de répondre efficacement aux plaintes et propositions émises par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales (CRDH) constitue un pas qualitatif vers la consolidation des droits de l'Homme et des mécanismes de bonne gouvernance, a affirmé Abdellah Baddou, membre du CRDH de TanTan-Guelmim. Cette décision, qui intervient dans un contexte marqué par la prise de conscience par les citoyens de leurs droits et obligations, reflète le respect par le Maroc de ses engagements constitutionnels et internationaux en matière de protection des droits et libertés, a souligné M. Baddou dans une déclaration à la MAP. La mise en oeuvre de cette décision contribuera à élargir la sphère des droits et libertés, assurer leur respect et instaurer les mécanismes de bonne gouvernance, a-t-il souligné. Evoquant la réforme de la justice militaire, M. Baddou a indiqué qu'il s'agit d'une mesure positive sur la voie de consolidation des droits de l'Homme et d'instauration des conditions du procès équitable. Il a, dans ce sens, rappelé les chantiers et initiatives lancés par les CRDH en matière de promotion des droits de l'Homme dans les provinces du sud, citant notamment le lancement d'un débat public sur cette question, la réception des plaintes et la contribution dans le renforcement des capacités des acteurs institutionnels et civils. Permettre à ces commissions d'accomplir pleinement leur mission, de manière à accompagner le projet de la régionalisation avancée, requiert un ensemble de mesures visant à élargir leurs prérogatives et compétences et instaurer une véritable décentralisation au niveau de leur gestion administrative et financière.

http://www.menara.ma/fr/2014/04/01/1098961-la-d%C3%A9cision-du-gouvernement-d%E2%80%99interagir-rapidement-avec-les-propositions-du-cndh-un-pas-qualitatif-vers-la-consolidation-des-droits-de-l%E2%80%99homme-acteur-associatif.html

Les acquis en matière des droits de l'Homme au Maroc reflètent la forte volonté politique de mettre en œuvre les dispositions de la nouvelle constitution (membre CRDH)

Guelmim , 01 avr. 2014 (MAP) - Les acquis en matière des droits de l'Homme au Maroc reflètent la forte volonté politique de mettre en œuvre les dispositions de la nouvelle constitution, a indiqué Mme Salam Tirouz, membre de la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) à TanTan-Guelmim. La décision du gouvernement d'interagir rapidement et de répondre efficacement aux plaintes et propositions émises par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) démontre le cumul réalisé par le Maroc au niveau de la lutte contre toute violation des droits de l'Homme, notamment dans une conjoncture marquée par la prise de conscience croissante des citoyens de leurs droits qui peut être perçue à travers le nombre et le contenu des plaintes remises au Conseil, a affirmé Mme Tirouz dans une déclaration à la MAP. Cette décision va améliorer le niveau de la communication et accroitre la crédibilité du CNDH et des CRDH parmi les citoyens, a-t-elle souligné, ajoutant que l'écoute et la transmission aux départements concernés et le suivi des préoccupations et plaintes des citoyens est de nature à réduire à néant les allégations fallacieuses et les tentatives d'exploiter la question des droits de l'Homme par les ennemis de la cause nationale. Evoquant la réforme de la justice militaire, elle indiqué que cette décision intervient en harmonie avec les choix nationaux basés sur la justice et l'équité pour tous les citoyens, à parts égales, et permettra au Maroc de franchir l'étape du discours et des textes vers celle de la pratique et de la mise en œuvre. Cette décision, qui intervient après un mémorandum du CNDH, reflète le respect par le Maroc de ses engagements internationaux en matière de respect des droits de l'Homme, a-t-elle dit.

http://www.menara.ma/fr/2014/04/01/1099727-les-acquis-en-mati%C3%A8re-des-droits-de-l%E2%80%99homme-au-maroc-refl%C3%A8tent-la-forte-volont%C3%A9-politique-de-mettre-en-%C5%93uvre-les-dispositions-de-la-nouvelle-constitution-membre-crdh.html

Salaheddine Mezouar "percutant" dans une lettre à Ban Ki-moon

Incisif c'est ainsi exprimé le ministre marocain des affaires étrangères, dans une lettre au secrétaire général des nations unis, Ban Ki-Moon, rapportée par la MAP.

Dans cet écrit, dont copies ont été distribuées aux Quinze Etats membres du Conseil de sécurité de l'ONU et qui sera publié comme document officiel de l'Organe exécutif, Mezouar a souligné que "depuis l'adoption de la résolution 2099 en avril dernier, le Maroc a honoré l'ensemble de ses engagements et pris des mesures qui vont bien au-delà de celles recommandées par cet Organe, notamment en matière des droits de l'Homme".

Les devoirs de Ban Ki-Moon

Le ministre a, dans ce sens, souligné dans cette lettre, à quelques semaines de la reconduction par le Conseil de sécurité du mandat de la MINURSO et de "l'impulsion à donner" au processus de recherche de solution politique au différend régional sur le Sahara", que le rapport du Secrétaire Général de l'ONU qui sera soumis prochainement au Conseil de Sécurité devra "dans son contenu, sa tonalité et ses recommandations tenir dûment compte des mesures prises" par le Royaume.

L'action du CESE

Ces "efforts soutenus du Maroc visant à renforcer la promotion et la protection des droits de l'Homme sur l'ensemble du Territoire national participent d'une démarche voulue et impulsée par le Roi", a rappelé le ministre, énumérant les actions accomplies au cours de l'année écoulée, à savoir notamment, le rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental (CESE) sur le nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud qui "commence à être opérationnalisé" sur le terrain "allant ainsi dans le sens des paramètres de bonne gouvernance locale tels que contenus dans l'Initiative d'autonomie".

Le 'MONITORING' du CNDH

De plus, a-t-il ajouté, et dans un "souci permanent de renforcement du rôle et de l'efficacité du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), le gouvernement a annoncé en mars dernier "sa décision de réagir à toutes les plaintes soumises par le CNDH, notamment celles émanant de ses deux commissions à Laâyoune et Dakhla dans un délai maximum de trois mois".

De même, a-t-il dit, des points focaux vont être identifiés dans les départements ministériels concernés afin de faciliter l'interaction du CNDH et accélérer l'examen des plaintes.

http://www.lemag.ma/Salaheddine-Mezouar-percutant-dans-une-lettre-a-Ban-Ki-moon_a82128.html

Le Maroc seul dans la région ouvert aux observateurs onusiens et internationaux

En ce qui concerne l'interaction avec les procédures spéciales, celle-ci s'est poursuivie puisque le Maroc a accueilli depuis avril dernier le Rapporteur Spécial sur la traite des personnes et le groupe de travail de détention arbitraire. Le Maroc a également annoncé qu'il est prêt à accueillir une nouvelle visite du Rapporteur Spécial de l'ONU chargé de la torture afin d'examiner les mesures prises dans ce domaine.

La fréquence des visites des procédures spéciales au Maroc constitue un "exemple sans précédent dans la région et dans les annales du Conseil des Droits de l'Homme", ajoutant que le Maroc présentera, par ailleurs, en mai prochain, un bilan de la mise en œuvre des recommandations acceptées à l'occasion de l'Examen Périodique Universel de 2012.

Et d'annoncer le dépôt "imminent par le Maroc des instruments de ratification du Protocole facultatif à la Convention contre la torture (OPCAT).

Réforme de la justice militaire

Le ministre a également rappelé l'adoption par le Conseil de gouvernement et le Conseil des ministres d'un projet de loi sur les tribunaux militaires qui sera soumis au Parlement lors de la session d'avril, précisant qu'au terme de ce projet de loi "qui a pour objectif de renforcer l'indépendance de la justice et d'harmoniser le dispositif législatif national avec les traités et conventions internationaux relatifs aux Droits de l'Homme ratifiés par notre pays, plus aucun civil ne pourra être jugé par un tribunal militaire".

Acceptation de Christopher Ross

Le ministre a ainsi mis en avant les "efforts déployés par le Maroc et les initiatives qu'il a prises pour faire avancer ce processus politique mené sous l'égide des Nations Unies", précisant que c'est "dans cet esprit que mon pays a accueilli votre Envoyé personnel, Christopher Ross, durant les visites entreprises depuis avril 2013 en vue d'initier une "nouvelle approche" et dont les "efforts sont louables et méritoires et bénéficient du plein appui du Maroc". Toutefois, a-t-il tempéré, "leur aboutissement nécessite de la part des parties à faire preuve de réalisme et d'un esprit de compromis".

En effet, a-t-il dit, "l'essence de la démarche mise en œuvre par l'Envoyé personnel doit s'appuyer sur la volonté politique de toutes les parties prenantes, de contribuer de façon constructive et responsable à sa réussite".

Paralysie en Algérie et chez le Polisario

Le Maroc "l'a démontré en contribuant de façon significative et substantielle à la réussite de cette nouvelle démarche", appelant les autres parties à "démontrer un engagement qualitatif similaire".

Et de constater, à cet égard, que "l'appel du Conseil de sécurité, réitéré pourtant l'an passé, et demandant l'enregistrement des populations des camps de Tindouf n'a été suivi d'aucun effet. L'Algérie en tant qu'Etat hôte doit prendre ses responsabilités conformément au droit international", a insisté le ministre, pour qui le rapport du Secrétaire général qui sera présenté devant le CS de l'ONU tout comme la résolution de l'Organe exécutif "doivent prendre acte de l'absence de tout progrès à ce sujet".

Concernant le processus politique, Mezouar a souligné que le Maroc n'a cessé "de plaider pour que toutes les parties s'engagent de façon résolue dans un processus de négociation substantiel", précisant que "l'Initiative d'autonomie présentée par le Royaume qui est à l'origine du processus politique actuellement conduit sous vos auspices illustre la détermination du Maroc à s'inscrire scrupuleusement dans le cadre des paramètres fixés par le Conseil de sécurité en particulier la nécessité de faire preuve de flexibilité et d'esprit de compromis".

L'ONU doit distinguer qui évolue de qui régresse

De ce fait, a-t-il poursuivi, "la volonté politique des parties et la sincérité de leur engagement doivent être mises à l'épreuve de la réalité et de leurs actions concrètes", soulignant que le rapport du Secrétaire Général de l'ONU qui sera soumis prochainement au Conseil de Sécurité devra "dans son contenu, sa tonalité et ses recommandations tenir dûment compte des mesures prises par le Maroc mais aussi créer toutes les conditions nécessaires à une intensification du processus politique conduite" par l'Envoyé personnel. En effet, a-t-il ajouté, "la réussite de ce processus politique, que le Maroc soutient pleinement, exige des conditions de sérénité mais aussi de pérennité pour que les efforts de votre Envoyé personnel puissent s'inscrire dans la durée".

Et de conclure que le Maroc "continuera de contribuer de façon constructive et responsable à la réussite de ce processus politique qui "exige un engagement similaire de toutes les parties à ce différend".